مجلة الدراسات التجارية والإدارية

المجلد الخامس – العدد الأول

يوليو 2024

أثر الإرهاب العابر للحدود
على الأمن القومي المصري منذ عام 2011
The impact of cross-border terrorism
On Egyptian national security since 2011

د. محمد عبد الفتاح الحمراوي
مدرس بقسم العلوم السياسية ـ كلية التجارة- جامعة دمنهور

مستخلص:

تسعي الدراسة الي تحليل أثر الإرهاب العابر للحدود خاصه وأنه ظاهرة جديدة في العالم، أصبحت في السنوات الأخيرة من أهم مهددات الأمن القومي والاستقرار في معظم دول العالم والتي لا تفرق بين دولة وأخرى، ولا ترتبط بدين أو وطن كما تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للإرهاب والإرهاب العابر للحدود والاسباب والدوافع التي قد تدفع الشباب للانضمام للتنظيمات الإرهابية وكذلك بيان تداعيات الإرهاب العابر للحدود على السيادة المصرية الأمن القومي المصري، ودور الدولة المصرية في مكافحة الارهاب وتوضيح الإستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الارهاب العابر للحدود، حيث مثلت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر بعد عام 2011 بما لها من أبعاد سياسية وداخلية وخارجية وقانونية واقتصادية، حيث تسهم الابعاد الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في زيادة حجم التحديات التي تواجهها مصر خاصة الأمنية في محيطها الاقليمي بما يمثل خطراً داهماً على الأمن القومي المصري.

الكلمات المفتاحية: الارهاب؛ الإرهاب العابر للحدود، الشباب، التنظيمات، الاستراتيجية.

Abstract:

This study tries to focus on the impact of terrorism as a new phenomenon in the world. in recent years, it has become one of the most important threats to national security and stability in most countries of the world, which does not differentiate between one country or another. The study also addressed the basic concepts of terrorism and cross-border terrorism and its causes. And the motives that may affect young people and that may push them to join terrorist organizations, as well as explaining the repercussions of cross-border terrorism and the impact of terrorist organizations in Sinai on Egyptian sovereignty and the role of the Egyptian state in combating terrorism and clarifying the Egyptian national strategy for combating cross-border terrorism, as the phenomenon of cross-border terrorism represented one of the most important challenges that Egypt faces after 2011, with its political, internal, external, legal and economic dimensions, as the regional dimensions in the Middle East and Africa region contribute to increasing the size of the challenges that Egypt faces, especially the security challenges in its regional surroundings, which represents an imminent threat to Egyptian national security.

Keywords: Terrorism; Cross-border Terrorism, Youth, National Security, Organizations, strategy.

مقدمة

أخذت ظاهرة الارهاب العابر للحدود أبعادا وأشكالا حديثة لم يعرفها العالم من قبل. حيث بلغت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود أقصى درجات الخطورة منذ العقدين الماضيين من القرن الماضي ولقد انتشرت هذه الظاهرة في معظم بلدان العالم، وأصبحت هي الأكثر خطورة على المجتمع الدولي وعلى الأمن القومي للدول، وأصبح الإرهاب آداه لتمزيق الدول وتدمير الشعوب وتشويه الدين. وقد توسع مفهوم الإرهاب وحظي باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمفكرين والباحثين والمؤسسات الدولية والإقليمية، وذلك نتيجة للأضرار والتهديدات المعقدة التي يخلقها عن طريق الأفراد وجماعات إرهابية مسلحة مثل داعش وغيرها منتشرين حول العالم لتحقيق أهدافهم المختلفة والتي لها أثرها الكبير على استقرار الدولة وأمنها القومي. فحماية الأمن القومي لأي دولة يعد في مقدمة أولويات أهدافها القومية التي تسعى إلى تحقيقها، لذا تحرص الدول على امتلاك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدعائية القادرة على تحقيق هدفها الأساسي وهو تحقيق الأمن القومي لها.

وقد فرض مفهوم الارهاب نفسه كمحدد رئيسي في السياسة الدولية، مع اتخاذه صفة العالمية، حيث أصبح هدف العمليات الإرهابية في ظل النظام العالمي هو إحداث أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية. وقد ساهمت الأحداث الإقليمية غير المستقرة في زيادة حجم التهديدات الخارجية لمصر وزيادة خطر الأيدولوجيات المتطرفة وتأثيرها على البيئة والأمن الداخلي لمصر، وذلك عقب ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، فقد واجهت مصر العديد من المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن القومي المصري، بعضها داخلي يتمثل في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والمتمثلة في الاختراق الفكري للشباب المصري، والتغير في منظومة القيم، وارتفاع معدل التضخم، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب، والبعض الآخر خارجي يتمثل في التهديدات والتحديات العالمية والإقليمية التي نتجت عقب ثورات الربيع العربي مثل زيادة النفوذ التركي والإيراني والقطري وتحدي المياه ومشكلة إنشاء سد النهضة في إثيوبيا والخطر الإسرائيلي على الحدود الشرقية، بالإضافة إلى التحديات العالمية المتمثلة في النظام العالمي الجديد، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكتلات الاقتصادية، والتي تشكل تهديدا لأمنها القومي وسيادتها واستقرارها ومصالحها الإقليمية والدولية.

وتعد مصر من الدول العربية التي واجهت ظاهرة الارهاب العابر للحدود حيث أصبح الارهاب أحد العوامل المؤثرة في الأمن القومي المصري وفى مقوماته واستقراره وأمنه، ومقدراته الاقتصادية وفى التأثير على مقدراته البشرية والمتمثلة في التأثير على اتجاهات الشباب (الفكرية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية والدينية) بالأفكار الهدامة والمتطرفة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة الارهاب العابر للحدود كونه أحد الجرائم المتطورة التي كثر انتشارها بصور مختلفة. والتي تمثل خطورة شديدة على أمن وسلامة واستقرار الشعوب، وإيضاح خصائصه المتنوعة وتحليل تأثيراته المتداخلة على الناحية الأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مصر، وعرض الأخطار المتعددة والآثار السلبية التي صنعها الإرهاب بخصائصه الجديدة على الأمن القومي المصري، في ظل التحولات المعاصرة التي تمر بها الدولة بعد ثورة 30 يونيو2013 من أحداث إرهابية استباحت دماء أبناء الوطن من رجال الجيش والشرطة والأطفال والكبار، وتدمير للممتلكات العامة والخاصة محاولة بذلك تفكيك وحدة الوطن وتهديد السلم والأمن الاجتماعي ونشر الرعب في المجتمع.

مشكلة الدراسة: تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، وتتضح خطورة هذه الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب وفي الخسائر المادية الناجمة عنه. تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على خطورة الإرهاب وخاصة الإرهاب العابر للحدود على الامن القومي المصري. وكيفية مواجهة مصر لظاهرة الإرهاب العابر للحدود. ولذلك تسعي الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي وهو:

ما هو تأثير الارهاب العابر للحدود على الامن القومي المصري؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي للدراسة عدد من الأسئلة الفرعية ستجيب عنها الدراسة تتمثل فيما يلي: -

- ما هو الإرهاب العابر للحدود وما هي أهم آلياته لتحقيق أهدافه؟
- ماهي صور الإرهاب التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والوطني؟
- الى أي مدى أثر الارهاب العابر للحدود على الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية الشاملة؟
- ما هي انعكاسات الإرهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري؟
- ماهي الجهود المصرية لمواجهة خطر الارهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري؟

هدف الدراسة: بناءً على تساؤلات الدراسة السالف ذكرها تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف، تتمثل في:

- بيان مفهوم الإرهاب والإرهاب العابر للحدود وأسبابه ودوافعه.
- تحليل أخطار الارهاب العابر للحدود وآليات مجابهته.
- تحليل أبرز العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة الارهاب العابر للحدود.
- تحليل الجهود الدولية والمحلية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود.
- تحليل أثر الارهاب العابر للحدود وانعكاساته على الأمن القومي المصري.

منهج الدراسة: في سبيل سعي الدراسة للتوصل الي الأهداف والإجابة على أسئلة الدراسة سوف تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح خصائص الإرهاب الجديد ووصف طبيعته المعاصرة، ورصد العلاقة السلبية بين آلياته المستخدمة وتحليل انعكاساته على الأمن القومي المصري، والكشف عن الآليات والاجراءات التي استخدمت لمواجهة هذه الظاهرة. وكذلك المنهج الاستقرائي لاستقراء واقع ظاهرة الارهاب العابر للحدود وأثره على الامن القومي وصولا إلى تفسير لها وسبل معالجتها. وسيعتمد أيضا على منهج دراسة الحالة لدراسة التحديات والتهديدات الارهابية وظاهرة الارهاب العابر للحدود ووصفه وتحليله ومعرفة اسبابه ونتائجه على الأمن القومي المصري.

حدود الدراسة: تمثل الحد الزمني للدراسة في أنها ستغطي فترة الدراسة منذ 2011 ويرجع اختيار العام 2011 كبداية للدراسة لكونه شهد احداث ومتغيرات سياسية، تمثلت فيما يطلق عليه ثورات الربيع العربي من احداث العنف والعمليات الإرهابية، واقتصر الحد المكاني للدراسة على جمهورية مصر العربية لتحليل أثر ظاهرة الإرهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري. ولتحليل أثر الارهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري سوف يتم دراسة ما يلي:

- أولاً: مفهوم وخصائص الإرهاب العابر للحدود
- ثانياَ: آليات وصور الإرهاب العابر للحدود
- ثالثاَ: اسباب ودوافع التجنيد بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود
- رابعاً: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود
- خامساً: انعكاسات الإرهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري.
- سادساً: جهود الدولة المصرية في مكافحة الارهاب على الصعيد الوطني

أولاً: مفهوم وخصائص الإرهاب العابر للحدود

مفهوم الإرهاب[1]**:**

اختلفت التعريفات بصدد الارهاب وتباينت الآراء حول أسبابه وتداعياته خاصه بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر2001. فالإرهاب كمفهوم تتعدد جوانبه، كما يعد وسيلة لترسيخ إرادة الجماعة أو المنظمة الإرهابية في اجبار الجهة التي تتعرض للعمليات إرهابية للاستجابة لمطالب تلك الجماعة أو المنظمة، وقدمت الكثير من المعاجم والموسوعات تعريف للإرهاب، الا أن التوصل الي مفهوم محدد له ظل مسألة شائكه ومعقدة. فلم تتفق التعريفات على مفهوم محدد وان كانت قد التقت على ملامحه. ونتناول ما يلي:

[1] الشمري، عبد الصمد سعدون (2006)، الإرهاب الدولي: المعني والمضمون في الاستراتيجية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، مجلد 23، العدد11، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص20.

الإرهاب لغويا:

اقر مجمع اللغة العربية "الإرهاب" ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها (رهب) أي خاف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل (ارهب)، كما عرف مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط "الإرهابيين" بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من اجل تحقيق أهداف سياسية[1]. وفي اللغة الإنجليزية كلمة إرهاب (Terrorism) مصدرها الفعل (Ters) وهي تعنى الخوف الشديد[2]. وتعني كلمة (Terror) كل ما يوقع الرعب في النفوس[3]. وعرف قاموس (Ox ford)الإرهاب بأنه استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية[4]. وعرف معجم (لسان العرب) الارهاب أنه الخوف والفزع، وهو مصدر للفعل أرهب[5]. كما يرد البعض أصل كلمة إرهاب الي الكلمة اللاتينية (Terrere) التي تعني التخويف والرعب والمقصود به الذين يرتكبون أعمال رعب[6]. وهناك من يرجع أصل كلمة إرهاب الي اللغة الفارسية، والتي استقت منه مصطلح (ترساندن) والذي يعني تخويف ورعب[7]. ثم انتقل من الفارسية ليستخدم بدول أوروبا بحدود عام 1870م[8]. بينما أشار قاموس الاكاديمية الفرنسية الي مفهوم الإرهاب على انه يعني رعب وخوف شديد واضطراب عنيف يحدثه في النفس شر حاضر أو خطر قريب[9].

من الملاحظ من خلال استعراض للتعريفات السابقة للإرهاب أنه يشير بصورة عامة إلى الترويع وافقاد الأمن بمعناه الواسع بهدف تحقيق منافع معينة وأنه مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها جماعة سياسية للتأثير في الناس وخلق حالة من عدم الأمان بهدف تحقيق اهداف سياسية[10].

الإرهاب اصطلاحيا[11]:

المدلول الاصطلاحي للإرهاب يدور بالأساس حول الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص او جماعة، أو دولة بصورة تعكس حالة من الرعب أو الفزع ينتج عنها خسائر في المنشآت والأرواح تتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة، وذلك لتحقيق أهداف سياسية او اقتصادية أو إيدولوجية بما يتنافى مع قواعد القوانين الداخلية والدولية. ويرتبط الإرهاب بانتشار أعمال عنف سواء في بلد معين أو إقليم معين أو على اتساع العالم كله في لحظه زمنية معينة[12]. وعرفه قاموس

---

[1] حلمي، نبيل (1988)، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص27.

[2] عبد المطلب، محمد (٢٠٠٧)، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص41.

[3] عبد المولى، هايل (2008)، الإرهاب حقيقته - معناه، دار الكندي للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، ص ٢٠

[4] x ford, Advanced learner's Dictionary of current English, 1976.

[5] بن منظور، أبو الفضل محمد (2000)، معجم لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار صادر، بيروت، ص1237.

[6] Donald m. show, September 11,2002, The new face of war. Person Education, Inc, 2002.p.1.

[7] التونجي، محمد (1969)، المعجم الذهبي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، ص 186

[8] حرب، طارق (مارس 2006)، جريمة الإرهاب قانونا وفقهيا، دراسة منشورة في ملحق الصباح (افاق استراتيجية الأسبوعي)، العدد 784، ص4.

[9] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- محمود، محمد عبد الواحد (سبتمبر2002)، في التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب، مجلة الحكمة، العدد29، بيت الحكمة، بغداد، ص132.

- ربيع محمد محمود ومقلد، اسماعيل صبري" (1994)، موسوعة العلوم السياسية"، جامعة الكويت، ص939.

[10] العكرة، أدونيس (1983)، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها النفسية، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت، ص26 وما بعدها.

[11] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- العنزي، ايناس عبد السادة (2006)، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة: دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص128.
- ماريه، جون لوك (2004)، تقنيات الإرهاب: وسائل الإرهاب وممارسته، ط1، تعريب: يوسف ضومط، المكتبة الثقافية، بيروت، ص10ومابعدها.

[12] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- أبو غزاله، حسن (2000)، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (إشكالية العلاقة)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ص28 وما بعدها.

العلوم الاجتماعية بأنه "فعل لا يعير اهتماماً بمسألة الضحايا، وهو يوجه ضرباته التي لا تأخذ غطاء محدداً تجاه أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف"[1]. وفي القاموس السياسي تعني كلمة إرهاب، محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسية، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام[2]. وفي الموسوعة السياسية عرف الإرهاب بأنه "استخدام العنف بشكل غير قانوني أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتعذيب والتخريب لتحقيق هدف سياسي أو استخدامه كوسيلة للحصول على المعلومات أو المال"[3]. وعرفت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) الإرهاب أنه "هو أي استعمال غير قانوني لأعمال العنف أو التهديد باستخدامه ضد الأشخاص أو الممتلكات بهدف إشاعة الرعب واجبار الحكومة أو الشعب علي أمر ما لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيدلوجية"[4]. كما عرف الإتحاد الأوروبي الإرهاب على أنه "العمل الذي يتسبب بالحاق دمار واسع، وإجبار حكومة أو هيئة على القيام بعمل أو الامتناع على القيام بعمل ما، أو مرفق عام، أو مكان عام، أو ممتلكات خاصة أو أن ينتج عنه خسارة اقتصادية كبيرة"[5].

مما سبق عرضه نلحظ وجود صعوبة في الوصول الي تعريف دقيق ومحدد للإرهاب نظرا لتشعبه وتعدد صوره واشكاله وكذلك أهدافه[6]. فضلا عن اختلاف نظرة الدول أو الهيئات والمنظمات الدولية الي الإرهاب[7]. ولا يوجد إجماع دولي ومجتمعي على تعريف محدد قانوني، أو سياسي، أو دولي واضح للإرهاب حيث إن كل طرف يمكنه ان يفسر الإرهاب حسب مرجعيته الفكرية. وهذا يعود إلى العامل السياسي والأيديولوجي، وظهرت عدة تعاريف للإرهاب من المنظور العالمي ورغم اختلافها إلا أنها تشير إلى أن أعمال الإرهاب تهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي عن طريق استخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق مكاسب وأهداف مرسومة[8].

مفهوم الارهاب العابر للحدود

تعد ظاهرة الإرهاب العابر للحدود أحد الظواهر الحديثة، فقد انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير[9]، وحدث تطور في أسلوب تتنفذ العمليات الإرهابية، فضلا عن تأثر الإرهاب إلى حدّ كبير بخصائص النظام الدولي وتوازناته، والتي تترك تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والآليات[10]. وأصبحت بعض الدول ترعى وتباشر تتنفذ هذه العمليات وهذا أضفى مفهوما جديدا على الإرهاب العابر للحدود[11]. إلا

- دبارة، مصطفى مصباح (2015)، الإرهاب مفهومة وأهم جرائمه فى القانون الدولي الجنائي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، ص 24.

[1] غيث، محمد عاطف (١٩٨٩)، قاموس العلوم الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص33

[2] عطية الله، احمد، القاموس السياسي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص 45

[3] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- الكيالي، عبد الوهاب (1985)، موسوعة السياسة، ج ١، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٣٤
- خلف، نديم عيسى (2002)، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية، مجلة العلوم السياسية، العدد26، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص161وما بعدها.
- الغزال، إسماعيل (1990)، الإرهاب والقانون الدولي، ط1، الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص16

[4] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- عيسى، حسن عبيد (صيف 2006)، إشكالية تعريف الإرهاب، مجلة المستقبل السياسية، العدد3، ص194وما بعدها.
- تشومسكي، نعوم والأشقر، جلير (2007)، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط، ط1، دار الساقي، ص22.

[5] راشد، علاء الدين (2006)، المشكلة في تعريف الإرهاب، القاهرة: دار النهضة العربية، ص73.

[6] الترابي، عمر البشير (مارس 2015)، متي تنتهي الجماعات الارهابية؟"، اتجاهات الأحداث، العدد 8، ص19-20.

[7] مقلد، إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الإنسانية، ط2، مؤسسة الاتجاهات العربية، بيروت، 1985، ص48.

[8] حمودة، منتصر سعيد (2008) الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية – وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص14.

[9] العمر، معن خليل (2013)، الجريمة المنظمة والإرهاب، ط الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص22

[10] معتز محي عبد الحميد (2014)، الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص5

[11] العياشي، وقاف (2006)، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، د. ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص5

أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للإرهاب العابر للحدود[1]، فقد تجنبت معظم الاتفاقيات الدولية وضع تعريف محدد للإرهاب، وكذلك للإرهاب العابر للحدود لما لهذا الأسلوب من مساوئ وسلبيات. لذا لا يختلف الإرهاب في مفهومه سواء كان محليا أو عابرا للحدود، والخلاف الجوهري يكمن في أن الارهاب المحلي يقتصر على حدود الدولة في حين أن الإرهاب العابر للحدود يتميز بالدولية[2]. وأشار التعريف الاصطلاحي المبسط لظاهرة الإرهاب العابر للحدود إلى الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ وتحقيق أهداف سياسيه، وعرفه البعض على أنه شكل من أشكال العنف الذي شكل جزءا من الطبيعة المتغيرة الشاملة للنزاع[3].

تعريف الارهاب العابر للحدود اجرائيا[4]: يعرف انه كل الاعمال الاجرامية التي تخرج عن الإطار القانوني والشرعي والتي تهدف الى انتهاك حقوق الانسان وإحداث تدمير في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والمجتمع لتحقيق اهداف غير قانونية[5].

خصائص الارهاب العابر للحدود: بالرغم من الاختلاف في تحديد معنى للإرهاب الا ان خصائص الارهاب يمكن ان تكون هي الاوضح وهي كالتالي[6]:

- التنظيم[7]: العمل الإرهابي هو عمل منظم ومخطط، فالإرهاب في شكله الجديد هو عبارة عن شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة التي يربطها ببعضها أسلوب خاص في الاتصال من أجل تحقيق أمنها الخاص على العكس من أسلوب الإرهاب القديم الذي يعتمد في تكوينه على الهيكل التنظيمي[8].
- الوسائل: تعددت وسائل الإرهاب العابر للحدود حيث بلغت آلياته مداها في احداث تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك في 11 سبتمبر 2001، وتعدد الوسائل في العمليات الإرهابية قد تدفع الجماعات الإرهابية لا تباع أكثر من أسلوب[9].
- الإرهاب عابر للحدود القومية[10]: تتسم التنظيمات الإرهابية بغلبة النمط العابر للجنسيات حيث تضم جنسيات مختلفة لا تجمعها قضايا قومية، ولكنها قد تجمعها أيديولوجية دينية أو سياسية وهو ما ظهر في تغيير أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذلك منفذيه المنتمين الي جنسيات مختلفة[11].

---

[1] رامي عطا صديق وآخرون (2016)، الإعلام ومواجهة الإرهاب دراسة حالة استراتيجية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص 11

[2] Enders, W., Sandler, T., and Gaibulloev, Kh., Domestic Versus Transnational Terrorism, Data Decomposition and Dynamics Journal of Peace Research, PP. 319- 337, SAGE Publications.

[3] العشماوي، عبد العزيز (2010)، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومه، الجزائر، ص109

[4] الزدجالي، محمد بن براهيم عيسى (2010)، المسؤولية الجنائية عن الإرهاب، دراسة مقارنة مع تطبيق خاص على القانون العماني، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، ص11

[5] لمزيد من التفصيل انظر ما يلي:

- الاغا، اسماعيل وصفى (2004)"، معالجة الصحف العربية لظاهرة الارهاب ... دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية لعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ص 58.

- الزبيدي، محمد عوض (2012)، الإرهاب الدولي والمقاومة بالإشارة إلى بطلان أساس قتام الكبان الصهيوني في فلسطين من وجهة القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص5

[6] اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز (2006)، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، مركز الدراسة والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط ١، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ١٢-١٣.

[7] العيساوي، علي حسين (2010)، نحو استراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب كفاعل عابر للحدود القومية، مجلة قضايا سياسية، مجلد4، عددان19-20، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص26.

[8] سعيد، محمد قدري (2005)، إرهاب بدون قيادة: العالم والإرهاب الجديد، في التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص28ومابعدها.

[9] إبراهيم، ماجد موريس (2005)، الإرهاب: الظاهرة: الظاهرة وأبعادها النفسية، ط1، دار الفارابي، بيروت، ص87 وما بعدها.

[10] عبد الله، احسان عدنان (مارس 2008)، الإرهاب واحداث 11سبتمبر 2001، سلسلة بحوث استراتيجية، العدد1، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد، ص7 وما بعدها.

[11] محمود، احمد إبراهيم (يناير 2002)، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد147، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، ص46.

- التأثيرات السيكولوجية: ينطوي العمل الإرهابي على تهديد ما بتأثيرات سيكولوجية معتمدا على الجانب الدعائي لرمزية الفعل الإرهابي. والعنصر السيكولوجي يشكل هدفا في العملية الكاملة للإرهاب[1].
- الهدف السياسي: تسعى الاعمال الإرهابية لتحقيق هدف سياسي وهذا ما ميزها عن الجريمة المنظمة، فالأعمال الإرهابية او التهديد بها يكون من اجل تشكيل ضغط مؤثر على اصحاب القرار الساسي، وارغام الدولة او جماعة سياسة على اتخاذ قرارات تحقق لها مصلحتها او الامتناع عن تنفيذ قرار ما، وقد ارتكبت العديد من الاعمال الإرهابية لدوافع واسباب سياسة[2].

ثانيا: آليات وصور الإرهاب العابر للحدود

تمثل ظاهرة الإرهاب أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر بما لها من أبعاد سياسية وداخلية وخارجية وقانونية واقتصادية، حيث تسهم الابعاد الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في زيادة حجم التحديات التي تواجهها مصر خاصة الأمنية في المحيط الاقليمي، سواء في الدول الغربية بسبب تداعيات الوضع في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، أو على الحدود الشرقية وخاصة سيناء، بما يمثل خطرا داهما على الأمن القومي المصري، ليس فقط من زاوية الإرهاب، وانما ما يرتبط به من أبعاد أخرى مثل تهريب السلاح والاتجار بالبشر. وتعد مشكلة التعصب والتطرف أحد اهم الأسباب والدوافع التي تؤثر على الشباب والتي تأخذ أشكالا متعددة وممارسات مختلفة تظهر معالمها في العنف السياسي، والتعصب يعني اتخاذ صاحبه اتجاهات ومشاعر عدوانية تجاه أفراد أو جماعات. وترتبط ظاهرة التطرف والتعصب بالبنية السياسة القائمة والمضامين الحقوقية، خاصة ما تعلق باحترام الحقوق والحريات الفردية والحوار داخل المجتمع، حيث إن الفكر المتطرف غالبا ما يتواجد في بيئة منغلقة لا تسمح بالحوار والتجديد لهذا السبب لجأ المتطرفون إلى العنف المدمر والمواجهة مع الأنظمة السياسة التي تنتهج ممارسات وأفكار مقيده لحريتهم، والتي لا تمنحهم الفرصة والمجال للتعبير عن مشكلاتهم وأفكارهم لهذا السبب اصطلح بعض الباحثين على الفكر المتطرف الوجه الآخر للاغتراب السياسي والاجتماعي.

تعمل الجماعات الإرهابية المتطرفة على جذب أعضاء لها، بما تستخدمه من إستراتيجية إعلامية جاذبة، والتي تستطيع من خلالها الحصول على تعاطف الكثيرين مع تلك الجماعات، حيث يتم استهداف فئة الشباب من مختلف الأعمار، من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، واستدراجهم ومن ثم تجنيدهم في تلك الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، لذلك سيتم تبيان الكيفية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للتجنيد وانضمامهم إليها ونشر الإرهاب والتطرف، وفق ما يلي[3]:

- صناعة الصورة: من خلال نشر المعلومات والأفكار بين أنصار تنظيم الجماعات الإرهابية المتطرفة الحاليين والمحتملين، ومواجهة الدعاية السلبية للعدو، وذلك بنشر أخبار المعارك وخلق صورة جاذبة لشكل الحياة اليومية، بالإضافة إلى نشر الأفكار التي تستخدم في الدعاية[4].

- عمليات الاستقطاب: حيث يتم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في التجنيد، سواء عن طريق وسطاء، أو إرسال الشخص بنفسه رسائل إلى حسابات خاصة بالجماعات الإرهابية بشبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر قريب أو صديق من داخل تلك الجماعات يدعوه إلى الانضمام إليهم، ويوفر له التعليمات المطلوبة، كما يتم أيضا استخدام ألعاب الكمبيوتر من قبل العناصر المتطرفة على الأنترنت لاستهداف الشباب على

---

[1] أبو غزاله، حسن عقيل (2002)، مرجع سبق ذكره، ص23 وما بعدها.

[2] شعيب، مختار الإرهاب (2004)، صناعة عالمية عصر الفوضى الجديدة، نهضة مصر للنشر، القاهرة، ص39.

[3] فايد، نورا بنداري عبد الحميد، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية: دراسة حالة داعش 2013-2016، نقلا عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ببرلين، ألمانيا، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34268(2017/05/15)

[4] Huey, Laura, " This is Not Your Mother's Terrorism: Social Media Online Radicalization and the Practice of Political Jamming", see the link: https://jtr.standrews. ac.uk/article/10.15664/jtr.1159/

وجه التحديد في محاولة لإثارة اهتمامهم بالحركة، ولا ينبغي تجاهل التطور المتزايد لهذه الألعاب كأداة للدعاية والتجنيد[1].

- تكوين خلية التجنيد: تقوم الجماعات الإرهابية بتكوين "خلية التجنيد"، والتي مهمتها إغراء المستهدفين، حيث يعتمد عناصر الخلية على شفرة معينة خلال اختيار المجندين الشباب الجدد في التنظيمات المسلحة، ويتم بعدها التركيز على أن الجهاد هو الحل، وزرع الأفكار التكفيرية والمتطرفة في عقل الشاب المستهدف. وهذا ما يفعله تنظيم "داعش" عند تجنيد العديد من الأفراد[2].

- التغذية الفكرية المركزة: بعد أن يمر الشاب المستهدف بالتغذية الفكرية، سيجد نفسه وقد تغيرت اتجاهاته مدفوعا للبحث عن المجتمع "الفاضل" الذي صورته له شبكات التواصل الاجتماعي[3].

- المرحلة التنفيذية: تتمثل في الانضمام الفعلي للجماعات الإرهابية المتطرفة تحت شعار الهداية والالتزام وطلب الجنة، ومن ثم الانخراط في الأدوار العملياتية، وهي الغاية الأساس من كل هذه الجهود[4]

واتخذ الإرهاب العابر للحدود صوراً متنوعة للوصول إلى تحقيق اهدافه، ومع التطور في تكنولوجيا التسلح في العالم وسهولة حصول الجماعات الإرهابية على أحدث ما وصل اليه عالم التسلح، بالإضافة إلى التطور الكبير الذي حدث في وسائل الاتصال والانتقال. وفيما يلي بعض من صور العمليات الإرهابية، الأكثر انتشارا على المستوى الدولي[5]:

- القتل والاغتيال: قد يتخذ الإرهاب صورة الاغتيال والقتل لبعض الشخصيات الهامة التي لها تأثير على الرأي العام داخل الدولة وتتخذ هذه الشخصنة بالنسبة للإرهابي حسب الغرض من العملة الإرهابية، وقد يكون الاغتيال أو القتل لإحداث حالة من الفزع والرعب. هذه هي الصورة الرئيسة للعمليات الإرهابية[6].

- اختطاف الشخصيات واحتجاز الرهائن: هذه الوسيلة لا زالت محوراً هاما من محاور النشاط الإرهابي، وفي نهاية الستينات من القرن العشرين اتخذ أسلوب الخطف طابع الانتشار، وشمل ذلك السفراء والوزراء. أما عمليات احتجاز الرهائن من قبل المنظمات الإرهابية، فعادة ما ترتكب لأغراض سياسية، وهذه العمليات تعتبر إحدى صور الإرهاب، وفي كثير من الاحيان ما يتم تنفيذ تلك العمليات بالتعاون مع الجماعات والمنظمات الإرهابية للقيام بعمل مشترك لجميع المعلومات واستغلال نقاط الضعف في أجهزة الأمن واختراقها[7].

- عمليات التخريب: وهي عبارة عن وسائل وأساليب للقيام بتدمير بعض المنشآت الحكومية والعسكرية، وتفجير القطارات بهدف الانتقام وإحداث الخسائر المادية وتستخدم في تنفيذها الوسائل التكنولوجية المختلفة[8].

---

[1] Lorraine Bowman-Grieve, "A psychological perspective on virtual communities supporting terrorist & extremist ideologies as a tool for recruitment", Security Informatics, a Springer Open Journal ,23 March 2013,p.3, see the link:
https://security-informatics.springeropen.com/track/pdf/10.1186/2190-8532-2-9?site=security-informatics.springeropen.co.

[2] فايد، نورا بنداري عبد الحميد، مرجع يبق ذكره.

[3] الشهري، فايز بن عبد الله (2012)، "ثقافة التطرف والعنف على شبكة الإنترنت: الملامح والاتجاهات"، في: استعمال الأنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص 35.

[4] المرجع السابق، ص35.

[5] الهواري، عبد الرحمان رشدي (2002)، التعريف بالإرهاب وأشكاله، أعمال الندوة: الإرهاب والعولمة، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ص ص40-52.

[6] بوادي، حسنين محمد (2004)، الإرهاب الدولي بين الجرائم والمكافحة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 32.

[7] الهواري، عبد الرحمان رشدي، مرجع سابق، ص55 وما بعدها.

[8] لمزيد من التفصيل انظر:
عيد، محمد فتحي (2001)، الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، جامعة نايف العربية: الرياض، ص19 وما بعدها.

- خطف الطائرات: هو الاستلاء على الطائرة، وإجبار طاقمها على تغيير وجهة سيرها والتوجه نحو مطار آخر، وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة، وقد شهد العالم ما بين (1951-1970) حدوث 984 حالة اختطاف للطائرات1. وكذلك ما حدث في 11 سبتمبر باختطاف طائرة أمريكية من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي وتفجير برجي التجارة العالمي[2].

ثالثا: أسباب ودوافع التجنيد بالتنظيمات الإرهابية

شكلت التحولات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات الماضية، فرصة مواتية للتنظيمات الإرهابية لتطوير آليات عملها، والتكريس لصيغ عابرة للحدود لنشاطها[3]. ويستند الإرهاب في توجهه العام إلى منظومة نفسية تستهدف من وراء عمليات العنف نشر الخوف والقلق بين الأفراد المستهدفين، وذلك لتحقيق الأهداف المختلفة التي يسعي إليها التنظيم[4].

وثمة مستويان أساسيان للتنظيمات الإرهابية، أحدهما على المستوي المحلي الداخلي الذي يقصر الأنشطة الإرهابية على الداخل، بحيث تكون المنظومة الإرهابية في كافة أبعادها (القيادات، والتمويل، والعناصر، والأهداف) محدودة بحدود الدولة، ولا تمتلك أي امتدادات خارجية. أما المستوي الآخر (وهو محور اهتمام الدراسة)، فهو يتعدى حدود الدول، ويمتد إلى الإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار، تصبح المنظومة الإرهابية عابرة للحدود، سواء من خلال عناصر التنظيم التي يمكن أن تنتقل من مناطق لأخري، أو من خلال العمليات التي يتم تنفيذها ضد أهداف في دول مختلفة. وتمتلك هذه التنظيمات مصادر متنوعة للتمويل تمكنها من ممارسة نشاطها[5]. وإجمالا، يعتمد الإرهاب العابر للحدود على عدد من المحفزات لتعزيز نشاطه، والتوسع الراديكالي في الجبهات المختلفة. ويقدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" نموذجا رئيسيا للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، والتي تستند إلى إطار أيديولوجي قائم على فكرة البيعة للخلافة الإسلامية، التي لا تقتصر على فكرة القتال، لكنها تتضمن حتمية التوسع والسيطرة على الأرض[6]. ومن ثم وعلى خلاف تنظيم القاعدة- يقدم التنظيم للتيارات الجهادية الدولة التي انتقلت من عالم الأفكار إلى التطبيق الواقعي[7]. وقدم ذلك لتنظيم الدولة الإسلامية ظهيرا فكرياً وواقعياً يستعين به في تمديد شبكة تحالفاته، التي سرعان ما توسعت لتشمل عددا من الفاعلين[8]. وترتهن أنماط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود في الشرق الأوسط بالتطورات الحادثة في المنطقة، والاضطرابات الأمنية، والصراعات القائمة في عدة دول كسوريا، والعراق، واليمن، وليبيا. وبجانب الدلالات السابقة، فمن المؤكد أن الأيديولوجيا تلعب دورا محوريا في تأطير النمط الذي تتخذه الشبكات الإرهابية، وتحديد مدي استمراريتها. فالرابطة الرئيسية بين الخلايا تتلخص في البيعة، والعقيدة، والهدف الموحد[9]. وعليه فقد استقطب تنظيم "داعش" عناصر كثيرة، فضلا

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، جميع حقوق النشر والتوزيع الالكتروني، ص116

[1] الهزايمة، محمد عوض (2005)، قضايا دولية، الطبعة الأولى، عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005، ص 57

[2] http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=1248ef

[3] روا، أوليفييه (2021)، "الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة"، صالح الأشمر (مترجم)، (بيروت: دار الساقي)، ص.27.

[4] Shashi Shukla, (Jan March 2006), "emerging New Trends of Terrorism: Challenges Before the United Nations", The Indian Journal Of Political Science, Vol67., No1. P.165

[5]Todd Sandler, "transnational Terrorism", Copenhagen Consensus Center, February 2008, http://create.usc.edu/research/.58253pdf

[6] Nelly Lahoud, (March 19, 2015), " The Province of Sinai: Why Bother with Palestine If You Can Be Part of the 'Islamic State'", Combating Terrorism Center, Available at: https://www.ctc.usma.edu/posts/the-province-of-sinai-why-bother-with-palestine-if-you-can-be-part-of-the-islamic-state

[7] Cronin Audrey (2015). ISIS is not a Terrorist Group? Why counterterrorist won't stop the latest Jihadist threat? Available at: https://www.forignaffars .com/articles middle east.

[8] Aaron Y. Zelin, (January 28, 2015), "the Islamic State's Model", Washington Post, Available at:http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/28/01/2015/the-islamic-states-model/

[9] الإسناوي، أبو الفضل (أكتوبر 2014)، "شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي"، السياسة الدولية، (العدد 198)، ص.108

عن إعلان تنظيمات مختلفة مبايعتها للبغدادي، وهو ما كرس لصورة نموذجية لتنظيم عابر للحدود يتمكن من توسيع شبكته في فترة زمنية وجيزة.

أسباب ودوافع الإرهاب العابر للحدود:

دفعت الاوضاع الدولية غير العادلة المتمثلة في السيطرة المطلقة لبعض الدول وسياستها الخارجية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول، وممارستها لمختلف الضغوطات في ظل غياب للقانون الدولي وكذلك تراجع دور الامم المتحدة التنظيمات الإرهابية الي مواجهة هذه القوى بمختلف الاعمال الوحشية بالإضافة الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تمارسه الدول من سيطرة على الثروات بطرق غير مشروعة وغير عادلة، الامر الذي يؤثر مباشرة على الاوضاع الاجتماعية سلبا لدى بعض الدول مما يجعلها تلجأ إلى الأعمال الإرهابية. كذلك في إطار الصراع الحضاري والفكري، تقوم بعض الدول بنشر فكر معين لخدمة مصالحها وتحقيق اهدافها، مما يؤدي الى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في مواجهة هذه التحديات، وهذا يظهر جليا في الصراع القائم بين الحضارة الاسلامية والحضارة الغربية[1].

وتمثلت أهم أسباب الانضمام الى التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود في فشل أنظمة التعليم وقدرتها على نشر الوعي الديني ومبادئ المواطنة وتقبل الرأي الآخر مما أنتج تغير في المشهد الثقافي العربي بشكل كبير وسهل انتشار هذا الفكر المتطرف، وكذلك الظروف الاقتصادية السيئة وارتفاع مستوع البطالة، واستخدامها للعنف في مواجهة المعارضة خاصة الانظمة السياسية التي تستخدم الصراعات والانقسامات الطائفية في المجتمع لصالحها كانت من أهم اسباب زيادة عدد مجنديها[2]. وتتمثل أهم أسباب ودوافع التجنيد بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود فيما يلي[3]:

- أسباب سيكولوجية: يلعب الخلل النفسي دورًا مهمًا في تليين المقاومة النفسية الداخلية التي يكونها الفرد ضد ميوله الفطرية نحو ممارسة العنف المجتمعي، قبل أن يُطرح خيار الاستسلام والانسياق كأمرٍ حتمي لابد من اتباعه كوسيلة لتحقيق الرضا الذاتي. ورغم أن الإرهاب يمتلك أنواعًا عديدة (إرهاب أيديولوجي وغير إيديولوجي). ورغم أن هذه الأنواع تختلف في طريقة التكوين وتنفيذ الاعتداءات، فإنها تتشابه في ظواهرها العنيفة وعدد من مسبباتها الرئيسية التي تتضمن العامل السيكولوجي بما يتضمنه من خلل دفاعي. إضافة إلى هذا، نجد أن أنماط السلوك السلطوية قد تؤدي إلى تكوين إحباط داخلي نتيجة عدم تحقيق الرضا الذاتي الذي يتولد نتيجة السعادة بإثبات الذات، ما يؤدي لاحقًا إلى خروج الفرد عن النظام المجتمعي أو العادات والتقاليد واتباع محاولات أخرى غير شرعية لإرضاء ذاته التي عانت النكران المجتمعي[4].
- أسباب اجتماعية واقتصادية: قد يعد غياب العدالة الاجتماعية دافعًا قويًا للأفراد لممارسة العنف بشكل دموي من أجل تغيير سياسة الأمر الواقع أو إجبار النظام الحاكم على تبني سياسة مغايرة لتلك القائمة والتي أدت إلى تعميق الفروقات الطبقية، إضافة إلى حرمان فئة شعبية كبيرة من حقوقها الاجتماعية الأساسية والتي يعد إلزاماً على الدولة توفيرها. ويعتقد الأفراد الذين يمارسون العنف نتيجة غياب العدالة الاجتماعية أنهم يؤدون منفعة كبرى للمجتمع بإظهارهم للغضب[5]. ولهذا، فإنهم ويقدمون أنفسهم كنصير للطبقة الشعبية المهمشة. أيضاً، قد نجد أن فئات مجتمعية قد تستحوذ على الموارد المالية ذات الأهمية داخل دولة معينة من خلال السيطرة على المناصب القيادية ذات النفوذ، والتي تتعمد التغاضي عن معاناة الفئات المجتمعية

---

[1] عثمان، محمد موسى (1996)، الإرهاب أبعاده وعلاجه، ط1، مكتبة مدبولي للطبع والنشر، القاهرة، ص113.

[2] يحيي، مهي (7 نوفمبر2014)، "الجاذبية القاتلة: خمسة اسباب لانضمام الشباب الى داعش"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، تاريخ الدخول: 2020/1/23، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2014/11/07/

[3] وهبان، احمد، (يناير 2015)، اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب: الأصول التاريخية والمفاهيمية، مجلة السياسة الدولية، العدد199، ص 35

[4] "International terrorism: Definitions, causes, and responses ", united states institute of peace, Available at Link: http://www.usip.org/sites/default/files/terrorism.pdf.

[5] القرني، منصور بن سعيد (2020)، الشباب والتطرُّف - أسباب انضمام الشباب إلى جماعات التطرف العنيف في مناطق الصراع، 2020/3/19، تاريخ الدخول 2020/4/5، متاح على الرابط التالي:
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles1932020.aspx

المهمشة لصالح الفئة الأكثر رخاء، مما يمثل إشكالية في آلية توزيع القوى المجتمعية، والتي قد تكون مبرراً كافياً للتنظيمات المتطرفة لاستقطاب الأفراد بدعوى مقاومة الهيمنة الطبقية. إضافة إلى ذلك، نجد أن تدني المستويات التعليمية في بعض البلدان وما يرافقها من نقص للوعي الفردي قد يكون عاملًا محفزًا أمام التنظيمات المتطرفة لتكثيف عملها الاستقطابي الذي يتغذى بشكل رئيسي على الجهل وقلة المعرفة. ولذا نجد أن هذه التنظيمات تنشط بشكل رئيسي في البلاد التي تعاني من إشكاليات تعليمية؛ كبلدان الشرق الأوسط ووسط آسيا، في حين تجد صعوبة لاختراق البنية الاجتماعية المترابطة لبلدان أوروبا. وعلى هذا، نجد أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التنمية البشرية وبين الميول الفردية للتطرف، فكلما قل هذا المعدل داخل المجتمع، زادت قدرة التنظيمات المتطرفة في التأثير على أفراده[1].

وقد ظهر هذا جلياً أثناء الربيع العربي 2001، والذي بدأ كحركة احتجاجية ذات توجه اقتصادي، لكنه ما لبث أن اتسعت رقعة مطالبه لتشمل إصلاحات سياسية، ما أدى لاحقاً إلى أعمال عنف تمت من خلال مهاجمة مقار حكومية وأمنية لإخضاع دول الربيع لمطالبهم. ولهذا، تمتلك آلية توزيع الدخل القومي علاقة غير مباشرة مع دفع المواطنين لتبني أفكار متطرفة تجاه دولهم. ورغم أن هذه الآلية تختلف من مكان لأخر، لكنها يجب أن تراعي الفروقات الطبقية داخل المجتمع، ويتم توزيعها من خلال أنماط اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية بتقديمها لمستوى متكافئ من الخدمات الاجتماعية. ويظهر هذا جلياً في دولة مثل الإمارات والتي تحتل خدماتها الاجتماعية مرتبة متقدمة بين دول العالم، مما أدى إلى تلاشي النزعة المجتمعية العنيفة ضد الدولة بعد أن نجحت في احتوائهم من خلال تحقيق رغباتهم المرجوة. ولذا نرى أن وجود الإماراتيين في التنظيمات المتطرفة لا يكاد يذكر بالمقارنة بدول أخرى تعاني خللًا توزيعيًّا في خدماتها رغم المواد الخدمية التي تمتلكها.

بناء على ما تقدم، نجد أن الفقر يخلق بيئة خصبة لتمدد الفكر المُتطرف بين أفراد الطبقة الأقل دخلًا، لكنه رغم ذلك يظل في حاجة لعامل منشط لضمان تغيير المسار السوي لبعض الأفراد؛ مثال ذلك، نجد دولًا مثل الهند أو عدد من دول أفريقيا تمتلك مستويات مرتفعة من نسب الفقر، لكنها رغم ذلك لا تعاني من وجود تنظيمات متطرفة بسبب غياب العامل التحفيزي اللازم لدفع الأفراد نحو العنف. كما تعد الخدمات المالية التي تقدمها التنظيمات المتطرفة لمقاتليها عامل جذب لأفراد آخرين، حيث إن التنظيم يتحمل عن مقاتليه الدخل اليومي، إضافة إلى توفير المأوي السكني ومتطلبات الزواج التي تعد عائقًا أمام الطبقات الأقل دخلًا والتي تعاني من الفقر المدقع.

- أسباب دينية: يعد الدين أحد أهم الأدوات التي يتم استخدامها من أجل حشد الأفراد لممارسة العنف بدعوى الدفاع عن حقهم في ممارسة العقيدة[2]. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة تصدر العنف الديني لساحة التطرف العالمي على حساب العنف القومي أو الانفصالي أو الأنواع الأخرى التي تستند لأسباب طبقية أو ثقافية. كما يعد الدين ظاهرة اجتماعية في ممارساته كونه يفضي إلى علاقات تبادلية بين المؤسسات التي تمثله وبين الأفراد الذين يعتنقونه. وينقسم التطرف الذي يعتمد على الدين في استقطابه لأتباعه إلى نوعين؛ أحدهما يهدف إلى تحقيق غاية سياسية وتتم الاستعانة بالدين لتدعيم موقفه، بينما الآخر يهدف إلى تحقيق غاية دينية مُثلي من الصعب أن يتم تحقيقها نتيجة للمتغيرات المحلية والإقليمية، إضافة إلى الدولية. ولذا فإنه يلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيقه بالقوة[3]. ويمكننا أن نطلق على كل الصراعات التي يتم استحضار الدين إليها عنفًا سياسيًا، حتى تلك التي تقوم بها التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية الدينية تندرج أسفل هذه القاعدة، كونها تتم بين تنظيم متطرف ذي هياكل تنظيمية تمارس عملًا عنيفًا يهدف إلى الإنقاص من سيادة الدولة القومية التي تقاتله بدورها هي الأخرى. ويتضح ذلك من خلال سعي التنظيم المتطرف إلى السيطرة على بعض الأراضي أو المدن لإقامة دولته الدينية، إضافة إلى منازعة أداته الفكرية للأدوات الإعلامية القومية.

---

[1] هنري يحلل سيكولوجية الإرهابيين وسبب انضمام الشباب إلى الجماعات الإرهابية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 10مايو 2015، تاريخ الدخول 2020/3/4، متاح على الرابط التالي:https://www.aucegypt.edu/ar/node/2448

2 البشري، طارق (مايو1999)، "الوضع الديني في مصر بين المنطوق به والمسكوت عنه"، مجلة وجهات نظر، العدد الرابع، ص ص١٦-١٨

3 هنري يحلل سيكولوجية الإرهابيين وسبب انضمام الشباب إلى الجماعات الإرهابية، مرجع سابق ذكره.

كما تعد الجماعات المتطرفة القائمة على أساس ديني أكثر تماسكًا من الأخرى التي بنيت على أساس قومي، ليس فقط بسبب الآلية الداخلية للإدارة والتي تعتمد على تنفيذ أوامر القيادات دون نقاش، ولكن أيضاً بسبب عكوف التنظيمات المتطرفة على زرع فكرة التضحية بالدنيا من أجل الآخرة. إضافة إلى ذلك نجد أن الدولة القومية قد تنجح في احتواء التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية القومية من خلال عقد هدنة معها، أو من خلال التعهد بالبحث في مطالبها، أو حتى منح الإقليم الراغب في الانفصال حكماً ذاتياً. علي عكس ذلك، نجد أن التنظيمات المتطرفة الدينية لا تقبل بفكرة المهادنة إلَّا في وقت ضعفها كإستراتيجية بناءة لإعادة تجميع القوى وتحديد الأولويات. وبمجرد أن تنتهي من ذلك، تعاود هذه التنظيمات شن هجماتها من جديد بسبب رفضها لفكرة الدولة القومية والتي تري فيها عائقاً لابد من إزالته.

من الجدير بالذكر أن التنظيمات المتطرفة تعتمد في استقطابها للشباب على قوة المحتوى الديني الذي تقدمه أداتها الإعلاميَّة، والذي يهدف دوماً إلى تعبئة نفوس متابعيه من خلال إظهار مدى قوة التنظيم وصموده أمام محاولات استئصاله، إضافة إلى قدرته على تحقيق غايته الدينية، والتي تتعلق بإقامة دولة دينية. من أجل إحكام التنظيمات المتطرفة لاختراقها الفكري، فإنها تقوم دوماً باستحضار معاناة الشعوب الإسلامية في بقاع مختلفة من العالم، قبل أن تقدم نفسها كنصير لقضيتهم. ولا تغفل الآلة الإعلاميَّة عن إرجاع أسباب تدهور الأوضاع إلى سيطرة الإمبريالية العالمية على أنظمة الحكم الإسلامية، مما يبرر الدعوى لمهاجمتها لاحقًا.

أسباب تكنولوجية: استخدام التكنولوجيا الرقمية يتيح نشر المعلومات بسرعة من خلال شبكة الانترنت وبالتالي يستطيع الافراد الأقل في المستوى الاجتماعي التعرف على اشكال أفضل من الحياة في اوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالأوضاع في أماكن أخرى من العالم مما يجعلهم يشعرون بالظلم وهذا يشجعهم على التشدد والتطرف من خلال قيادات الجماعات المتطرفة لجذب الشباب الصغير وتقديم الأمل لهم في حياة أفضل[1].

استهداف التنظيمات الإرهابية لتجنيد الشباب: لم تترك الجماعات الإرهابية ومن يدعمها، فرصة لتجنيد الشباب ضمن صفوفها إلا وسعت لاستغلالها، وذلك عن طريق وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي وحاجة بعض الشباب للمال وضعف أنفس البعض الآخر وتغييب العقول تحت لواء الدين، واستغلت الجماعات الإرهابية ومن يدعمها وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي في أعقاب ثورة 25 يناير عام 2011 من أجل تجنيد الشباب المصري ضمن صفوفها لزرع بذور الفتنة واستهداف المنطقة العربية وبالأخص مصر. ظهر ذلك بوضوح، عبر آليات عدة كان من أبرزها مواقع التواصل الاجتماعي لبث الفوضى في مصر، عاملة بكل الطرق الشرعية والغير شرعية لجذب أكبر عدد ممكن من الشباب للانضمام لصفوفها لضرب الدولة المصرية في مقتل ومحاولة هدمها، وقد تلاقت مصالح القوى المعادية لمصر مع جماعة الإخوان الإرهابية في هذا الوقت، وعمدت إلى استخدام حروب الجيل الرابع والتي تنوعت ما بين الضغوط السياسية والاقتصادية علاوة على الإرهاب، جنباً إلى جانب محاولاتهم استخدم الشباب لضرب استقرار البلاد، حيث أغرت الشباب بالعديد من الوسائل ومنها المالية، أو العبث بأفكارهم للانضمام إلى صفوفهم وتنفيذ أجندتهم. حيث تقوم العناصر الإرهابية بخطط لزيادة عناصرها وجذب الشباب إليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن الواقع والتجربة أثبتت أن الشباب المصري كان على قدر كبير من الوعي والمسئولية الوطنية ولم ينجرف خلف تلك الجماعات رغم إغراءاتها وتغييبها للعقول باسم الدين الا قلة قليلة.

كما أن الدور الذي لعبته القيادة السياسية ممثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي في تجنيب مصر هذا الخطر كان واضحا منذ البداية، وتعامل بحكمة مع ملف الشباب وأعطاهم أولوية كبيرة حيث وضع الشباب على رأس أولويات الدولة وفتح معهم أطر تواصل مباشرة ولقاءات دورية ليرد فيها على تساؤلات تشغل تفكير الشباب المصري[2]. لاسيما وأن مصر دولة مستهدفة من قبل القوى الخارجية المعادية لمصر والتي

[1] فتحي، دعاء (2016)، إدراك الشباب الجامعي لظاهرة الارهاب والتطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، المؤتمر الثاني: الاعلام والارهاب، السعودية، جامعة الملك خالد، كلية العلوم الانسانية، ص101.

[2] عبد المجيد، محمد سيف الدين (ديسمبر 2018)، استراتيجيات التنظيمات الارهابية في التجنيد عبر الانترنت: داعش أنموذجا، مجلة البحوث الأمنية، (28)، (72)، ص 97- 141

سعت لتجنيد الشباب في أعقاب ثورة 25 يناير، من خلال تدريبهم في الخارج لإحداث اضطرابات بالداخل المصري واستخدمت العناصر الشبابية كوقود بهدف إضعاف البلاد سعياً لبث الفوضى الخلاقة وعدم استقرارها. وقد التقت مصالح تلك القوى المعادية لمصر مع جماعة الإخوان الإرهابية في هذا الوقت، عمدت إلى استخدام أساليب الجيل الرابع والتي تنوعت ما بين الضغوط السياسية والاقتصادية علاوة على الإرهاب المصنوع، جنباً إلى جانب استخدم الشباب لضرب استقرار البلاد، حيث أغرت الشباب بالعديد من الوسائل ومنها المالية، أو العبث بأفكارهم للانضمام إلى صفوفهم وتنفيذ أجندتهم[1].

رابعاً: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود

تضافرت الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود نظرا لما يمثله من خطورة على الأمن والسلم الدوليين وما يشمله من أفعال تخريبية تتعد فيها الأطراف وتتنوع فيها الضحايا وتمس مصالح جميع الدول ورعاياها وممتلكاتها، لذلك اهتمت الدول بمواجهته وسارعت الى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدولة والأفراد.

أولا: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

تأسست المنظمة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م وضمت لعضويتها 51 دولة، أملاً فى عدم تكرار النزاع المسلح من جديد، وعلى مدار السنوات الماضية، زاد عدد أعضائها وأهمية عملها واصبحت تضم 193 دولة في عضويتها، وبذلك تعد أضخم المنظمات الدولية وأكثرها أهمية في العالم، وتناقش فيه قضايا السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية والأمن من قبل جميع بلدان العالم، وتتيح الأمم المتحدة لأعضائها منصة للتعبير عن وجهات نظرهم من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الاجهزة واللجان، ومن خلال تيسير الحوار بين أعضائها، واستضافة المفاوضات كذلك، حتى أصبحت المنظمة ألية للحكومات لإيجاد مجالات الاتفاق وحل مشاكلها مع بعضها بعضاً وكذلك سعيها نحو مكافحة الإرهاب عبر اجزتها المختلفة[2] ويتمثل أهمها فيما يلي.

1- دور مجلس الأمن في في مكافحة الإرهاب

يعد أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ويضع ميثاق الامم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين على عاتق المجلس، ويجتمع كلما ظهر تهديد للسلم[3]. وظهرت اول أشاره الى مكافحة الإرهاب من خلال قرار مجلس الأمن رقم57 الصادر في 18ديسمبر1948 والذي أدان فيه عملية الاغتيال التي تعرض لها وسيط الامم المتحدة في فلسطين (الكونت فولك برنادوت) ومعاونة الفرنسي (الكولنيل سيرو)، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1972م من الجمعية العامة إدراج موضوع الإرهاب في جدول أعمال دورتها 27 بغرض دراسة الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع هذه الظاهرة وتجلى ذلك من خلال إصدار الجمعية العامة لقرارها رقم 3034 بتاريخ 18ديسمبر1972[4].

واستمرت جهود مجلس الأمن في مكافحة التنظيمات الإرهابية فقد شملت ادانات في عدت قرارات وعقوبات، وحظر جوي، وتجميد أصول اموال، ومنع توريد أسلحة، وتجفيف منابع تمويل تك الجماعات الإرهابية، كما يحق لمجلس الأمن أن يتخذ عدداً من التدابير المتنوعة، بما في ذلك الخيار العسكري، بهدف المحافظة على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما، شرط أن يكون قد سبق وارتأى أن خطراً ما يهدد السلام. وهنا يكمن عددٌ من المعضلات، نذكر منها غياب تعريفٍ واضح لشكل "العمل الإرهابي"، وبناءً عليه غياب اتفاقٍ حول شكل "التهديد الذي يحيط بالسلام". في الواقع، يملك مجلس الأمن الحرية باتخاذ

[1] الشيخ، نورهان (يونيو 2014)، تحديات الأمن القومي أمام الرئيس، مجلة آفاق سياسية، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ص 52-44.

[2] الشكري، على يوسف (2004)، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دار إتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 21

[3] تقرير منشور على موقع الأمم المتحدة

[4] محى الدين، جمال على (2013)، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، ص33.

اجراءات تنفيذ بموجب ميثاقه الذي يجعل اتخاذ قرار التدخل أمراً عسكرياً[1]. ومن مؤشرات مكافحة مجلس الأمن للإرهاب وضع المجلس قواعد عامة من خلال عدد من القرارات الهامة فى مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب وكذلك مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنها مايلي[2].

التأكيد على الدول الأعضاء بمنع وقمع تمويل أو سفر المقاتلين الإرهابين، وقمع تجنيدهم الى تلك الجماعات الإرهابية. وتجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة الى جميع الأفراد والكيانات الإرهابية بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ونشر قائمة جزاءات تنظيم القاعدة بجميع اللغات الرسمية للأمم. واعداد تقرير عن أخطار الأعمال الإرهابية بدولة ليبيا عن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأنصار الشريعة، وجميع الكيانات المرتبطة بالقاعدة، ومصادر التمويل. فضلا عن توسيع نطاق معايير الأدراج في القائمة الارهابية ليشمل الأفراد والكيانات الذين يدعمون تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كما أكد على "ان تقوم جميع الدول بمنع تمويل الأعمال الإرهابية والامتناع عن تقديم الدعم للمتورطين فيها[3]. ورغم ما أُثير حول المكاسب الإقليمية التي حققتها داعش في العراق، التزم مجلس الأمن بمكافحة الإرهاب في العراق، وخصوصاً التزاماته بموجب القرار الأممي رقم 1618 حول مكافحة الإرهاب في العراق بهدف حماية سيادة الأراضي العراقية[4].

2- دور الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب

بحثت الجمعية العامة، ابتداء من عام 1991 في دورتها السادسة والأربعين، موضوع الإرهاب الدولي، تحت عنوان "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب". وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء فرقة عمل معنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والتي شكلها الأمين العام في عام2005، وتتألف فرقة العمل من 38 كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وهي تعمل على تعزيز التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب وتقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء[5]. كما أقرت الأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، تعد أداة لتعزيز جهود المجتمع الدولي، من خلال اعتمادها بتوافق الآراء في عام 2006م، وشدّدت الدول الأعضاء على أهمية الصكوك الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب، واستندت هذه الاستراتيجية الى عدت ركائز وهي كالتالي[6]:

- معالجة الأوضاع التي تساعد على انتشار الإرهاب، واتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته.
- اتخاذ تدابير لبناء قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة.
- اتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفة الأساس لمكافحة الإرهاب.

كما تستعرض الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب كل عامين، مما يجعلها وثيقة حية تتلاءم مع أولويات الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، وقد تم الاستعراض السادس للاستراتيجية في عام م2018، واخيراً تم استعراضها عام2020م. واعتمدت الجمعية العامة القرار71 /291 عام 2017م بأنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتم تعين السيد (فلاديمير فورونكوف) وكيلا للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويضطلع مكتب مكافحة الإرهاب بخمس مهام رئيسية من بينها:

---

[1] بوحوش، هشام (2016)، دور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة المعيار للعلوم الإنسانية، المركز الجامعي، أحمد بن يحيى المونشريسى، الجزائر، العدد 13 يناير، ص38

[2] لمزيد من التفصيل انظر:
قرارات مجلس الأمن، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/security-council-resolutions

[3] الجاني، معين عباس (2022)، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص33

[4] قرارات مجلس الأمن، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، مرجع سبق ذكره

[5] نافعة، حسن (1995)، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

[6] م هانيماكى، يوسى (2008)، الأمم المتحدة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي يى أي سي، المملكة المتحدة، ص41.

- قيادة جهود مكافحة الإرهاب من خلال الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة.

- تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات فريق العمل المنوط بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وعددها 38.

- العمل علي تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

- ضمان إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

كما يضطلع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ في عام 2011 للمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء بتنفيذ مشاريع لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم وفقا للدعائم الأربع للاستراتيجية العالمية.

ثانيا: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب والإرهاب العابر للحدود

1- دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب العابر للحدود

الاتحاد الأوربي يضم مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض ويبلغ عددها حالياً 27 دولة من دول القارة الأوربية يسمح بحرية حركة الأفراد والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء ويعرف (الحريات الاربع)، وتشترك الدول الأعضاء في مجموعة من القوانين والحقوق (تشريعات الاتحاد الأوروبي) والتي تلغى القوانين واللوائح الوطنية، ونجد ان دور الاتحاد بارز في مواجهة التنظيمات الإرهابية من خلال عدد من القرارات والإجراءات والتي سوف يتم عرضها كالتالي[1]:

في عام 2002 تم حصر قائمة اتحادية تتضمن أسماء أفراد ومجموعات إرهابية داخل الإتحاد الأوربي وخارجة. وجعل الإتحاد الأوربي من مكافحة الإرهاب الدولي أحد العناصر الأساسية في حواره السياسي مع مختلف المجموعات الإقليمية والدول الأخرى كما أتخذ اتفاقيات المشاركة والتعاون وغيرها من أدوات السياسة الخارجية بندا خاصا عن مكافحة الإرهاب الدولي. وقد اعتمد الإتحاد الأوربي إنشاء مؤسسة مختصة بالتحقيقات والعقوبات التي تخص دولتين أو أكثر بأشكال خطرة من الإجرام، كما تم إبرام اتفاقية عام 2000 الخاصة بالدعم المتبادل بين الدول الأعضاء[2]. اعتماد الإتحاد الأوروبي سنة 2005 إستراتيجية لمكافحة الإرهاب الدولى، حيث توجه اهتمام الإتحاد الأوربي على تطوير القدرات لمواجهة الظروف التي تسهل التشدد والإرهاب من خلال التعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الإتحادية والدول الأخرى والمنظمات الدولية، واعتمد الاتحاد الأوربي إستراتيجية شاملة لحماية هياكل البنية التحتية الهامة ومكافحة تمويل الإرهاب الدولى وتحقيق التكامل بين أنشطة مكافحته في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي من جهة اخرى، والتوجيه على تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية. وقام وفد ممثل من دول الاتحاد الأوروبي بزيارة العراق بتاريخ 24 يوليو2019، حيث التقي برئيس الوزراء عادل المهدى، وتم بحث ملف مكافحة الإرهاب وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) المعتقلين لدى العراق والذين يحملون الجنسيات الأوروبية، واتفقا الطرفان على ضرورة التعاون لتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة والعالم[3].

كما اقر وزراء الداخلية والعدل في الاتحاد الأوروبي، بالعاصمة البلجيكية بروكسل إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب، وتتمثل هذه الاستراتيجية في تشديد الرقابة على المواقع الإلكترونية ورصد وسائل تجنيد تلك التنظيمات، وكذلك جمع المعلومات حول الأمة المتشددين وتقليص تأثرهم على المجتمع، وكذا تدريب عناصر الشرطة لمواجهة التطور النوعي لتلك التنظيمات الإرهابية[4]. واقترحت المفوضية الأوروبية بتاريخ 9 ديسمبر2020، تكثيف إجراءات مكافحة الاتحاد الأوروبي للإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز دور قوات الأمن، إضافة مجالات أخرى. كما اقترحت تعزيز تفويض (اليوروبول)، أي وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في تنفيذ القانون، للسماح لها بإصدار تحذيرات للدول الأعضاء بشأن "مقاتلين أجانب"،

---

[1] ابو سيف، عاطف (2016)، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص31

[2] EU-UN Global Terrorism Threats Facility, Available at: https://bitly.ws/Vrtn

[3] شبلي، سعد شاكر (2016)، سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان، ص53

[4] لمزيد من التفصيل انظر: المخلافي، عبدة جميل، (2019)، دويش فيلة، تقرير منشور على موقع الاتحاد الأوربي، تاريخ الدخول 2020/1/12، متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar

كجزء من استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الجماعات المتطرفة. وذكرت المفوضية في بيان أعلنت فيه عن اجندة الجديدة للاتحاد لمكافحة الإرهاب "إن الموجة الأخيرة من الهجمات على الأراضي الأوروبية كانت بمثابة تذكير حاد بأن الإرهاب لا يزال خطرا حقيقيا وقائما، ومع تطور هذا التهديد، يجب أيضا أن يتعزز تعاوننا لمواجهته". وبناء على العمل المتحقق خلال السنوات الأخيرة، تسعى الاجندة إلى دعم الدول الأعضاء في توقع التهديد الإرهابي ومنعه، وتعزيز الحماية منه ومواجهته بشكل أفضل[1].

2- دور مجموعة السبع الاقتصادية الكبرى في مكافحة الإرهاب

بدأ نشاط المجموعة كمنتدى سياسياً حكومياً من عام 1997 حتى عام 2014، يضم الدول الصناعية الكبرى فى العالم وهم (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا. وقد تشكلت من دمج دولة روسيا في مجموعة السبع، وعادت إلى اسمها السابق بعد أن تم تعليق عضويتها في 2014، يمثل اقتصاد هذه الدول السبع 65% من اقتصاد العالم، وتمثل نشاطها مؤتمرات على مدار العام ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء[2].

تناولت المجموعة الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالإرهاب على المستوى السياسي وخصوصاً في القمم الأخيرة، حيث تم التركيز على معالجة الأسباب التي تؤدى إلى استمرار ظاهرة الإرهاب، منها انتشار اسلحة الدمار الشامل، والمشاكل الاجتماعية، والنزاعات الداخلية في الشرق الاوسط وأفريقيا. وتم وضع برنامج عمل لحماية الموارد والمحطات النووية، وتقديم المعونات التقنية، وزيادة المساعدات المالية، ومعالجة الفقر والمشاكل الصحية فى الدول الفقيرة. وتم أنشاء هيئتان متخصصتان في القضاء على الشبكات والتنظيمات الإرهابية، هما مجموعة (ليون/ روما) و(فريق عمل مكافحة الإرهاب)، أنشئت مجموعة ليون/ روما بعد أحداث11سبتمبر2001 بصلاحية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وتعد منتدى لتبادل المعلومات وتحليلها، ودعم مبادرات التشاور والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وصياغة المقترحات لتتم الموافقة عليها على المستوى السياسي (ورؤساء الحكومات – وزارات الخارجية- وزارة العدل والداخلية)، بالإضافة إلى صياغة أفضل الممارسات والتوجيهات لاتخاذ إجراءات فعالة من جانب الهيئات المتخصصة متعددة الأطراف، مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية[3].

كما يقوم فريق عمل مكافحة الإرهاب، بتنسيق المساعدات الفنية والمالية المقدمة إلى الدول الفقيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا والأكثر عرضة للتهديد الإرهابي، وقد خصص مبلغ 20 مليار دولار لمدة عشرة سنوات بهدف تنفيذ خطة عمل تعالج جميع القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، كمسألة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ومراقبة المصادر المالية التي تمول التنظيمات الإرهابية وتجميدها، بالتعاون مع الدول والمصارف والمؤسسات المالية الدولية، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وسائل النقل البرية والبحرية والجوية من الأعمال الإرهابية، من خلال رفع معايير السلامة وتحسين إجراءات المراقبة، وتسهيل تبادل المعلومات، وكذلك تأمين وثائق السفر وتطبيق التكنولوجيات الجديدة فى هذا المجال. ويضم الفريق دول مجموعة السبع، بالإضافة الى توجيه الدعوة إلى دول أخرى مانحة للمشاركة في أعماله، فضلاً عن دعوة منظمات دولية معنية ومنظمات إقليمية، كما تهدف اللجنة الى دعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، من خلال تعزيز التنسيق وتقديم الدعم التقني اللازم لمكافحة الإرهاب[4].

---

[1] موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2020)، مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، وحدة الدراسات والتقارير، تاريخ الدخول 2020/1/28، متاح على الرابط التالي:https://www.europarabct.com

[2] الفريضى، نور الدين (2004)، الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، بروكسل، تاريخ الدخول 2020/2/8، متاح على الرابط التالي: www.swissinfo.ch/ara

[3] الحريري، إبراهيم (2020)، أسرار نهضة الأمم، مجموعة الثمانية، مجموعة العشرين، دار النهضة، القاهرة، ص23

[4] ابو جودة، إلياس (2015)، الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته (مجلة الدفاع الوطني اللبناني) العدد 91، ديسمبر، ص64.

3- دور حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب العابر للحدود

يعتبر حلف شمال الأطلنطي "الإرهاب من أخطر الظواهر التي يمكن أن تهدد دول الحلف"، كما تقدم الأمانة العامة للحلف تحديثا منتظما تتبادله مع الدول الأعضاء والدول الصديقة (ومن بينها مصر) عن التنظيمات الإرهابية والإرهابيين، وكان الحلف قد بدأ منذ الثمانينيات باتخاذ خطوات استباقية لمواجهة هذا التهديد، فاتفقت دول الحلف في إطار اللجنة السياسية في أكتوبر ١٩٨٥ في سان فرانسيسكو على تشكيل فريق عمل لمعالجة هذا الموضوع قدم تقريرا أقرته اللجنة السياسية بالإجماع في نوفمبر١٩٨٦، وقد عاد التقرير بأصل لفظتي "إرهاب وإرهابي" إلى أيام الثورة الفرنسية، وهم متعصبون دينيون عاشوا في فلسطين في العام٦٦ وقد لجأ الثوريون الروس والفوضويون الأوروبيون والأمريكيون في نهاية القرن التاسع عشر إلى توظيف الإرهاب في خدمة أهدافهم، وكذلك الوطنيون الأيرلنديون والصرب والأرمن في بدايات القرن العشرين[1].

وتميز الإرهاب المعاصر بخصائص مختلفة فقد أدي التقدم التقني خاصة في ميدان الطيران، إلى إيجاد أهداف جديدة وأسلحة جديدة وامكانية القيام بعمليات مستجدة وادي التطور في وسائل الإعلام الي السماح للمجموعات الإرهابية بالاستحواذ على انتباه العالم أجمع. كما إن تطور الأسلحة (والمتفجرات) سهل ارتكاب عمليات أكثر دموية تطول عددا أكبر من الأهداف، فضلا عن إن التعاون بين جماعات الإرهاب الدولي، قد زاد من فعالية هذه الجماعات وخطورة أعمالها. فضلا عن أن بعض الدول قد تكون متورطة في دعم جماعات إرهابية. كما شهد الحلف تطورات مهمة في هيكلية ووظائفه الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فعلى مستوى المؤسسات السياسية للحلف، أنشئ مجلس تعاون شمال الأطلسي في العام 1991 الذي طوّر في العام 1997 إلى مجلس الشراكة (الأوروبي-الأطلسي)، لتكون مهمته تنظيم الأعباء والمسؤوليات بين أوروبا ومنطقة الأطلسي وتوزيعها، ولضبط احتمالات الصراعات والنزاعات داخلها، واحتوائها عبر تطوير آلية التعاون في جميع المجالات، سواء كانت أمنية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية. ومن المؤسسات التي تم إدخالها إلى الهيكلية السياسية للناتو أيضًا، برنامج الشراكة من أجل السلام، والمجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا، وميثاق الناتو-أوكرانيا.

وأخذ يولي الحلف اهتمامًا متزايدًا لتنفيذ استراتيجيته في التوسع نحو الشرق ، من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارج إطاره. وقد جرى التشديد على المفهوم الاستراتيجي الجديد لدور حلف شمال الأطلسي في أثناء قمة الحلف في واشنطن، التي عقدت في العام 1999. وتم توسيع مهام الناتو من حيث مصادر التهديد إلى درجة تتيح للحلف، نظريًا على الأقل، القدرة على التدخل خارج مسرح عملياته التقليدية وتحت عدة مسوغات، مثل مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية حقوق الأقليات[2]. وبعد أحداث 11 سبتمبر، وأصبحت أفغانستان الدولة الأولى التي تشهد خروجًا لحلف الأطلسي على دوره ومهماته التي تمدّدت منذ تشكّله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي سياق مهمات حلف شمال الأطلسي الجديدة، يحتوي الإعلان حول الإرهاب، الصادر في 2004، علي سلسلة من الإجراءات والتدابير العملية الرامية إلى تحسين أعمال تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات.

وقد أكد حلف شمال الأطلسي "ناتو" بالقمة التاسعة عشر في 28 سبتمبر 2006 بدولة لاتفيا، التزامه مكافحة الإرهاب، بموجب القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة. كما أكد عزمه على الاستمرار في توفير البعد الأطلسي للعمل في هذا المجال. وفي هذا الإطار، تمثّل دوريات حلف شمال الأطلسي البحرية مساهمة مهمة وملموسة في هذا الجهد المشترك. كذلك، بدأ العمل على إعداد حزمة من الإجراءات بعنوان "الدفاع ضد الإرهاب"، لتطوير تكنولوجيات متقدّمة ترمي إلى مواجهة تهديد الإرهاب، مثل حماية القوات الحليفة من المتفجرات المرتجلة ومعدات إطلاق الصواريخ المحمولة لحماية الموانئ وغيرها من التدابير[3]. وقد

[1] شعيب، طالب (نوفمبر 1986) حلف شمال الأطلنطي ومسألة الإرهاب "، تقرير اللجنة السياسية للحلف، ص32

[2] عطوان، خضر عباس (أكتوبر 2007)، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية فى الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد16، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، ص34

[3] عيسى، سارة (22 نوفمبر2018)، طرق الناتو لمكافحة الإرهاب، مركز فيريل للدراسات، برلين، تاريخ الدخول 2022/1/14، متاح على الرابط التالي:

شجّعت دول الناتو على تطوير قدراتها في مكافحة الإرهاب، وخصوصًا تكثيف نشر المعلومات الاستخباراتية في إطار الحلف، ولاسيما تلك التي تعني مسارح العمليات[1].

أما بالنسبة لجهود مكافحة الإرهاب في سوريا، فيعد "الناتو" جزءاً من "التحالف العالمي ضد تنظيم «داعش»". فضلا عن دوره في عمل التحالف من خلال" بعثة "الناتو" في العراق" التي تركز على تدريب قوات الأمن العراقية على المستويْن التكتيكي والمؤسسي .أما بالنسبة لمساعدة الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التصدي لتهديدات الطائرات بدون طيار، فقد بدأ عمل الحلف في المقام الأول بهدف دعم تطوير قدرات الحلفاء في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، قام حلف "الناتو" بعمل موسع في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع العديد من شركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل الأمثلة العمل مع الأردن حيث أجري مناورة لتحديد الدعم الذي تحصل عليه عمّان في مجال مكافحة الإرهاب من دول ومنظمات دولية أخري. كما أنه بذل جهوداً كبيرة في دعم موريتانيا، وهي إحدى دول مجموعة الساحل الخمس حيث يعمل على مكافحة الإرهاب والجوانب العسكرية لأمن الحدود[2].

4- دور جامعة الدول العربية في مكافحة التنظيمات الإرهابية

الجامعة العربية هي منظمة إقليمية عربية مقرها القاهرة وأنشئت عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية تتسم بالطابع القومي، تهتم الجامعة بجميع قضايا الأمة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وفى هذا الصدد بذلت الجامعة جهود عديدة تمثلت في أبرام الاتفاقيات والقرارات وإقامة التعاون بين المنظمات الإقليمية الأخرى. وعقدت مؤتمرات عديدة متعلقة بموضوع الإرهاب وذلك حسب ما تمليه الظروف والقضايا السياسية والأمنية، منذ عام 1973 اتخذ قرار يقضي بعقد مؤتمر القمة العربي بصفة دورية نذكرها على التوالي[3]:

ا-مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء 13 سبتمبر1965 بالمملكة المغربية والذي تطرق فيه لموضوع الإرهاب الدولي واستنكره بكافة أشكاله، وفى مقدمته الإرهاب الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ودعي للتمسك بمبادئ العدل والدفاع عن المصالح الوطنية اعتماداً على الوسائل المشروعة التي اقرتها الوثيقة الدولية.

ب-مؤتمر عمان 11 نوفبر1987عقد في المملكة الاردنية الهاشمية، وأدان فيه الإرهاب وأساليبه ومصادرة واخص الارهاب الدولي الارهاب الذي يمارس التميز العنصري في جنوب افريقيا، والتأكيد على التفرقة بين الإرهاب وحركات التحرير والمقاومة، وكذا التأكيد على التعاون بين الدول الأعضاء والتنسيق مع أعضاء المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولي تحت أشرافها[4].

ج-مؤتمر الدار البيضاء في 26 مايو1989، والذي أستنكر الأعمال الإرهابية الدولية وأعتبره انتهاك للمبادئ الأخلاقية والإنسانية وخرقاً للأعراف والمواثيق الدولية.

د-مؤتمر بيروت في 28 مارس 2002، والذي أصدر فيه مجلس الجامعة العربية قرارة رقم (231) لإدراج "أفعال التحريض والإشارة بالأعمال الإرهابية وطبع ونشر وتوزيع المنشورات ذات الصلة بالإرهاب وجمع الاموال تحت ستار جمعيات خيرية لصالح الإرهاب واكتساب واستعمال ممتلكات لأغراض إرهابية

---

https://firil.de/%D8%B7%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2/

[1] الحريري، إبراهيم (2020)، مرجع سابق ذكره، ص22

[2] كاسكوني، غابريال (17 مارس2022)، اتجاهات مكافحة الإرهاب في حلف "الناتو": التهديدات الحالية والمستقبلية، معهد واشنطن، تاريخ الدخول 2022/4/14، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/atjahat-mkafht-alarhab-fy-hlf-alnatw-althdydat-alhalyt-walmstqblyt

[3] عبد الكريم، عماد عمر محمد (2018)، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، جامعة الشرق الأوسط،2018، ص38.

[4] الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب المبرمة في 1978، تاريخ الدخول 2020/2/12، أنظر نص الاتفاقية متاح على الرابط التالي:
https://www.admin.ch/opc/fr/classified%20compilation/19770011/198308200000/0.353.3.pdf%0d9%5d

"ضمن الجرائم المنصوص عليها بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والذي عقد في بيروت وتضمن رفضه وإدانته للإرهاب الدولي بكل صورة وأشكاله، تأييد الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة للوصول الى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، التأكيد العلاقة القائمة بين الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة العابرة للحدود الإقليمية التي تتولى تنظمها شبكات دولية، والتأكيد على اهمية التنسيق العربي وتفعيل أحكام اتفاقيات مكافحة الإرهاب[1].

كما قامت جامعة الدول العربية بإعداد دراسات حول إمكانية وضع تشريع دولي لمكافحة التنظيمات الإرهابية، رغم وجود العديد من الصعوبات والتحديات أعلن رئيس البرلمان العربي بتاريخ 29 نوفمبر2020م" أنشاء لجنة مشتركة لمكافحة الإرهاب، والتي تهدف الى إعداد تقرير سنوي عن حالة الإرهاب في العالم العربي، ورصد الأعمال الإرهابية، ودراسة تطويرها نوعياً وكمياً، واقتراح السياسات والإجراءات الملائمة لواجهتها، فظلا عن إعداد قوانين استرشادية، ورؤى إستراتيجية عربية.

5- دور مجلس التعاون الخليج العربي في مكافحة الارهاب

تأسس المجلس في مايو1981، وهو تجمع إقليمي يساعد الدول الأعضاء على معالجة مشكلاتها الأمنية بعيداً عن التدخلات الأجنبية، ويهدف المجلس الى تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الست الأعضاء في جميع الميادين، ومن أبرز المحاور التي ينصب عليها اهتمام المجلس "تحقيق الأمن الجماعي" عن طريق الاستراتيجية الأمنية بشقيها، الداخلي من خلال الاتفاقية الأمنية، والخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراء التدريبات المشتركة في نطاق برنامج درع الجزيرة. وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت الدول الأعضاء في المجلس "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" والمبرمة في القاهرة بتاريخ 22 أبريل 1998م[2]. واتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب الموقعة في الكويت بتاريخ 4 مايو2004، والتي تأتى في سياق اتفاقية أقرها مجلس التعاون الخليجي في قمته التي عقدت في الرياض عام 1987[3]. وشاركت الدول الأعضاء واليمن في المؤتمر الحادي عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب عام 2008 والمنعقد بدولة تونس، والذي اعتمد عدد من التوصيات التي تواكب ما انتهت إلية خطة العمل المعتمدة لتفعيل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومنها تجفيف منابع التمويل المالي للتنظيمات الإرهابية، ومواجهة الأساليب الحديثة لتلك التنظيمات، والحث على زيادة الدراسات والبحوث حول تلك التنظيمات، والعمل على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء[4].

خامساً: انعكاسات الإرهاب العابر للحدود على الأمن القومي المصري.

في10 نوفمبر 2014 أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس في مصر عن مبايعتها للدولة الإسلامية. وبعد أيام وافق (أبو بكر البغدادي) على البيعة في (13 نوفمبر2014)، ليصبح اسم جماعة أنصار بيت المقدس "ولاية سيناء" التابعة للدولة الإسلامية[5]. وقد مثلت هذه البيعة تعزيزا لوضعية "داعش" في الإقليم، لاسيما مع نشاط جماعة أنصار بيت المقدس في تنفيذ العمليات الإرهابية ضد مؤسسات الدولة المصرية منذ30 يونيو 2013، وتواجه مصر تحديات كبري تفرضها هذه الحرب على الأمن القومي المصري بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مما يعوق الاقتصاد وعودة الاستقرار الأمني للبلاد. ولا تخفي الخسائر المادية الفادحة التي يتحملها الاقتصاد المصري بسبب أثار الإرهاب على عملية التدفق السياحي لمصر. مما دعي الى العمل على إيجاد توازن بين مقتضيات مكافحة الإرهاب والتزام الدولة بمسئولياتها في الدفاع عن أمنها القومي من ناحية وضرورات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من ناحية

[1] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، تاريخ الدخول 2020/2/15، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/tldb/pdf/conv_arab_terrorism.en.pdf

[2] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مرجع سبق ذكره.

[3] الحارثي، سلطان منير (2016)، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، ص 47.

[4] الشكري، على (2004)، مرجع سابق ذكره، ص37

[5] Nelly Lahoud, 2015

أخرى. وتشمل التنظيمات الارهابية بسيناء ما يقرب من (15) تنظيماً عالميا، بينها عدة تنظيمات تركزت في نشاطها على تنفيذ هجمات ضد قوات الأمن المصرية والجيش في سيناء المصرية، وتمثلت في:

- تنظيم أنصار بيت المقدس: والذي ظهر بعد ثورة يناير 2011 عندما التحق مسلحون فلسطينيون بجماعة "التوحيد والجهاد" المصرية التي كانت تنشط في سيناء، وشكلوا معا هذه الجماعة وأعلن التنظيم عن مبايعته لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" في نوفمبر2014، واعتمد التنظيم في تكوينه بصورة أساسية من بعض البدو المهمشين، والسلفيين الجهاديين، الذين فروا إلى سيناء قادمين من محافظات أخرى في مصر. ونشطت الجماعة في شبه جزيرة سيناء في بداية الأمر إذ احتمى افرادها بكهوف جبل "الحلال" الذي يقع في وسط سيناء، وقد بدأت الجماعة عملياتها في سيناء بعد سقوط النظام المصري في 2011 واستهدفت بشكل أساسي أنبوب الغاز المصري الذي يمر عبر سيناء إلى اسرائيل[1].

وبعد الإطاحة بحكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي وسعت الجماعة نشاطها وركزت عملياتها على استهداف قوات الأمن والجيش المصريين في سيناء في بداية الأمر ثم وسعت عملياتها لتشمل محافظتي القاهرة والجيزة وبعض المناطق الأخرى وأعلن التنظيم انضمامه لتنظيم داعش وأطلق علية مسمي "ولاية سيناء"، وقامت وزارة الخزانة الأمريكية بإدراج التنظيم ضمن قوائم الإرهاب الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الوزارة. وكذلك استهدف التنظيم القوات الأمنية في سيناء، والأقباط المسيحيين، سواء في داخل سيناء أو خارجها، وهو ما ظهر في الهجوم الذي وقع في ٩ أبريل ٢٠١٧، حين تم استهداف كنيستين في الإسكندرية وطنطا باستخدام عبوات ناسفة، ونتج عنه مقتل ٤٥ فرداً. مستهدفا من ذلك خلق حالة من الاحتقان الطائفي داخل المجتمع المصري.

ونفذ التنظيم عدة عمليات إرهابية عن طريق زرع العبوات الناسفة في مختلف الطرق الرئيسية والفرعية بمناطق العريش والشيخ زويد ورفح، والتي أسفرت عن استشهاد وإصابة عدد من الضباط والجنود والمدنيين، بجانب قيامه باستهداف أفراد الشرطة والمواطنين المدنيين واختطاف المواطنين بدعوى تعاونهم مع أجهزة الأمن بشمال سيناء. وطور التنظيم استراتيجيته في عملياته الإرهابية مستخدما سيارة مفخخة يتبعها هجوم بالأسلحة الثقيلة واشتباك مباشر مع القوات عقب الموجة التفجيرية التي يحدثها الانفجار، وتصوير العملية عن طريق كاميرات الفيديو، لنشرها على مواقع الكترونيه لتأكيد انتصارها رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها التنظيم خلال العمليات الإرهابية التي ينفذها. وامتدت عملياتها وصولا الى الصحراء الغربية التي تعتبر واحاتها نقطة جذب للسياحة وأتاحت تضاريسها الجبلية أماكن لاختباء المسلحين إلى جانب قربها من الحدود مع ليبيا التي تشهد حالة من الصراع وعدم الاستقرار[2].

- مجلس شورى المجاهدين: نشأ بعد ثورة يناير 2011، عندما أتيحت له مساحة أكبر من الحرية والعمل ورفع الضغط الأمني عنه، مع وجود جماعة الاخوان في الحكم، فقرر أمراء التيارات الجهادية أو ما يمكن أنّ نطلق عليهم «خلايا التنظيمات الصغيرة» إنشاء كيان واحد للتنسيق في العمل العسكري، رغم أنها غير متحدة فكرياً، الا انهم اتفقوا جميعاً على الحرب، وانضمت جماعة أنصار الجهاد الى تنظيم مجلس شورى المجاهدين، والتي نشأت على يد الدكتور خالد مساعد في التسعينيات، وكان يعمل طبيباً للأسنان، وقتل في مواجهات مع أجهزة الأمن، ونفذت هذه الجماعة العديد من العمليات العسكرية، بدءًا من تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب في بداية الألفية الثالثة، وانتهاءً بتفجير خط أنابيب الغاز قرابة 14 مرة، وكان ذلك بعد ثورة 25 يناير2011[3].

- جند الإسلام: هي جماعة تابعة لتنظيم القاعدة ويرجع ظهورها إلى عام 2013، حين أعلنت مسؤوليتها عن استهداف مبنى المخابرات الحربية التابع للجيش المصري في مدينة رفح بسيناء. وأسفر الهجوم حينها

[1] بسيوني، محمد (2019)، حصاد الإرهاب في مصر خلال ثماني سنوات من الوادي والدلتا رجوعا إلى جبهة سيناء، تاريخ الدخول 2020/1/12، متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/

[2] ابراهيم، ناجح (2017)، تقرير داعش سيناء العداء والحرب للجميع، ص25

[3] عبد الوهاب، شادي (أبريل 2016)، مؤشر الإرهاب العالمي، اختزال تفسيري وربط تكسفي، (مجلة السياسة الدولية العدد 204، ص13.

عن مقتل وإصابة عدد من أفراد الجيش. وفي عام 2015، بثت الجماعة مقطعا مصورا لتدريبات مقاتليها. ومنذ ذلك الحين، اختفت الجماعة ولم تظهر إلا من خلال بيانها الصوتي، وقد أعلنت هذه الجماعة التي تعتنق فكر تنظيم "القاعدة أنها استهدفت مسلحين بجماعة "ولاية سيناء" الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية وأسفر عن مقتل أربعة منهم وذلك يرجع لاعتدائهم على المدنيين "المسلمين" في مدينة رفح المتاخمة للحدود مع قطاع غزة الفلسطيني، وأدانت الجماعة هجوما شنه مسلحو "ولاية سيناء" على شاحنات نقل تابعة لشركة "العريش للأسمنت"، التي يديرها الجيش المصري، وأسفر عن مقتل تسعة سائقين مدنيين، وصف البيان مسلحي "ولاية سيناء" بأنهم من الخوارج[1].

ويمكن رصد عدد من التنظيمات السلفية الجهادية التي تقاتل الجيش والشرطة في سيناء ومنها:

الرايات السود، بقايا تنظيم الجهاد، التوحيد وتنظيم السلفية الجهادية، منظمة أنصار الجهاد وجيش الجلجلة. وهذه التنظيمات هي التي تشير إليها أصابع الاتهام في عمليات اختطاف وقتل عناصر الجيش والشرطة، كما تعتبر مسئولة عن عمليات تفجير خط الغاز المصري، وهي تتخذ من مناطق الجبال الوعرة والوديان والمغارات أماكن آمنة لعناصرها التي تتنقل بين الأراضي المصرية وقطاع غزة وتنقسم الجماعات الإسلامية المنتشرة بمنطقة وسط وشرق سيناء إلى عدة جماعات أبرزها ما يلي:

- الجماعات السلفية: هي جماعات منتشرة بسيناء، وينتهج أعضاؤها منهجا سلميا لا يميل إلى العنف، بالإضافة إلى الجماعات الجهادية التي ترفع راية الجهاد في وجه الكيان الصهيوني، ومعظم هذه الجماعات مرتبط فكريا أو تنظيميا بجماعات جهادية فلسطينية[2].

- الجماعات التكفيرية: هي جماعات تنتهج فكرا متشددا، وتتركز بالمنطقة الحدودية، خاصة منطقتي رفح والشيخ زويد، بالإضافة إلى منطقة الوسط، ويقوم فكر هذه الجماعات على مبدأ الجهاد، وتصنيفهم للكفار يشمل كل من لا يقيم شرع الله.

- الخلايا النائمة: هي جماعات إسلامية غير محددة الفكر، إذ تنتهج خليطا من الأفكار السلفية والجهادية والتكفيرية، لكن معظمها لا يعمل بشكل تنظيمي حتى الآن، ولا يوجد بينها رابط فكرى أو تنظيمي، وهي أخطر أنواع التنظيمات إذ يمكن استغلال أعضائها بسهولة في تنفيذ عمليات ضد أي أهداف داخل سيناء أو خارجها، وترصد هذه الخريطة بيان للأعمال الإرهابية بشبة جزيرة سيناء قبل وبعد ثورة يناير 2011[3].

- تنظيم "التوحيد والجهاد": أول ظهور لها كان في العراق وفلسطين ثم اعتنق عقيدتهم البعض من الجهاديين في سيناء نظرا لوجود هذا التيار في فلسطين وقطاع غزة بسبب وجود علاقات قوية بين قطاع غزة وبعض القبائل في سيناء ويعتنق أعضاء جماعة "التوحيد والجهاد "عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد بدأ التنظيم نشاطه بمنطقة "وسط سيناء" وقرى "الشريط الحدودي" وأعلن التنظيم عن نفسه في مدينة "العريش " ويتبنى أعضاءه أفكاراً قائمة على تكفير الحاكم الذي لا يطبق شرع الله، وتنسحب على من دونه من أركان نظام حكمه، وصولا إلى قاعدة المجتمع البعيدة عن شرع الله، ونشطت هذه الجماعات في عقد التسعينيات[4].

- جماعات " السلفية الجهادية": تنتشر في نطاق مدينتي رفح والشيخ زويد وتتلقى تدريبات عسكرية شبه منتظمة وتنقل السلاح للجهاديين الفلسطينيين وتضم جماعات تتبنى أفكار تنظيم القاعدة، لكنها لا تتصل بها تنظيميا، وتقترب أفكار تلك الجماعات من فكر الجماعة الإسلامية فيما يخص الجهاد باعتباره فريضة على المسلمين بهدف من الجهاد إقامة الدولة الإسلامية.

وقد أخذ النشاط الإرهابي والعمليات الإرهابية منحي تصاعدي من العنف في سيناء مع منتصف عام ٢٠١١، فخلال الفترة من (فبراير ٢٠١١ - يونيو ٢٠١٢)، حدثت (١٩) عملية ارهابية كبري اسفرت عن سقوط شهداء في صفوف قوات الأمن المصرية، فكانت العملية التي وقعت في ٢٩ يوليو ٢٠١١ واسفرت

---

[1] المحروقي، ميادة مصطفى محمد (2015)، المواجهة الجنائية الموضوعية للتنظيمات الإرهابية، بدون دار نشر، الرياض، ص28.

[2] بسيوني، هبه الله (2011)، الارهاب الدولي: تعريفه-نشأته-أسبابه-أنواعه-أهدافه-علاجه، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص22.

[3] عبد الوهاب، شادي (أبريل 2016)، مؤشر الإرهاب العالمي، اختزال تفسيري وربط تكسفي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[4] العدينات، سلطان عنان إبراهيم (2018)، الألية الدولية لمكافحة الإرهابية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ص24.

عن مقتل خمسة من بينهم ضابط بالقوات المسلحة بمثابة اعلان عن بدء قيام العناصر الارهابية بعمليات ارهابية كبرى. ثم توالت العمليات الإرهابية بقوة بالهجوم على فندق طابا في ١٠ يناير ٢٠١٢، والاستيلاء على سيارة لقوات الأمن المركزي واستشهاد بعض القوات بمنطقة الحسنة بوسط سيناء في ٢٤ مارس ٢٠١٢, وانتهت فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيام العناصر الارهابية بالهجوم على نقطة أمنية بمنطقة فيران بجنوب سيناء، واسفرت تلك العملية عن استشهاد مجندين[1]. وشهدت المرحلة الانتقالية الثانية في اعقاب ثورة ٣٠ يونيو 2013 وعزل الرئيس الاسبق محمد مرسي تزايد في معدلات العمليات الإرهابية بمصر، والتي أخذت صورا واشكال مختلفة عما كان يحدث خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بجانب انتقال مجال تنفيذ تلك العمليات الارهابية من حيز منطقة سيناء الي داخل العمق المصري في الدلتا، وصاحب ذلك ايضا تزايد في معدلات العنف والارهاب تجاه الكنائس المصرية. وقد وصلت عدد العمليات الارهابية خلال تلك الفترة من (٤ يوليو ٢٠١٣ ـ ٧ يونيو ٢٠١٤) ما يقرب من (٢٢٢) عملية إرهابية[2]، كما اتسمت تلك العمليات بقوتها واتساعها وتنوع المستهدفات، وفي ١٩ اغسطس ٢٠١٣ قامت التنظيمات الإرهابية بتنفيذ عملية ارهابية كبري عرفت بمذبحة رفح الثانية اسفرت عن استشهاد ٢٥ ضابط وجندي، وخلال تلك الفترة تنوعت العمليات الإرهابية لتطال اغلب مدن ومحافظات الجمهورية[3].

كما شهدت العمليات الإرهابية في سيناء تصاعد وتنامي كبير، فمنذ ثورة 30 يونيو2013، ومع وصول الرئيس السيسي إلى سدة الحكم في عام 2014 ظهرت العديد من التنظيمات الإرهابية التي استهدفت مديرية أمن القاهرة، ومديرية أمن الدقهلية، ثم تطورت اهداف تلك الجماعات الي القيام بتنفيذ عمليات الاغتيال التي كان من بينها اغتيال المستشار هشام بركات النائب العام، ومحاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق محمد إبراهيم، واغتيال العميد/عادل رجائي (قائد الفرقة التاسعة المدرعة)، ولم تقتصر هذه العمليات على استهداف رجال الشرطة والجيش فقط، بل امتدت إلى المدنيين وبخاصة المسيحيين وهو ما ظهر في تفجير العديد من الكنائس وأهمها تفجير الكنيسة البطرسية في وسط العاصمة في ديسمبر2016، ثم امتد نشاط الجماعات الإرهابية مستهدفا الأقباط في سيناء، ما أدى إلى هروب أغلبهم خارج سيناء، وامتد نشاط الجماعات الإرهابية إلى قلب دلتا وتفجير كنيستي ماري جرجس بطنطا والكنيسة المرقسية بالإسكندرية[4].

ومع تولى الرئيس السيسي الحكم في 2014 شهد مؤشر الإرهاب صعوداً مع تنوع المستهدف من العمليات الإرهابية، من حيث استهداف شبكات الكهرباء، والبنية التحتية، ووسائل النقل، والمؤسسات الاقتصادية، ورجال القضاء، والشخصيات العامة، وسجل عام 2015 العدد الأكبر للعمليات الإرهابية، حيث سجل (594) عملية إرهابية، تركز غالبيتها العظمى في شمال سيناء ثم ليبدأ منحى الإرهاب في التراجع والانحصار الجغرافي في 2016 حيث تم تنفيذ (199) عملية إرهابية[5]، وأستمر الانحسار ليصل عدد العمليات الإرهابية في عام2017 إلى (50) عملية، جاء ذلك كنتيجة للعمليات التي قامت بها القوات المسلحة (حق الشهيد- سيناء 2018- العملية الشاملة)[6].

مما سبق يتضح أن منحى العمليات الإرهابية ظل في تصاعد منذ ثورة 30 يونيو 2013حتى وصل ذروته في منتصف عام 2015، بدأ المنحنى في الانخفاض خلال عام2016 نتاج للعمليات الناجحة للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وبدأ عام 2018 بعملية (سيناء 2018) التي انخفض معها الإرهاب إلى أدنى مستوياته منذ عام2013، فالحصيلة النهائية في 2018 كانت الأقل[7]، فقد وقعت خلال 2018 ثماني عمليات

---

[1] حرب، على (2011)، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ص 67

[2] البحيري، أحمد كامل (4يناير 2017)، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام 2016، 4 يناير 2017، تاريخ الدخول 2020/6/28، متاح على الرابط:https://acpss.ahram.org.eg/News/5619.aspx

[3] المرصد المصري التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (15سبتمبر2020)، نشاط الإخوان بعد 30يونيو، متاح على الرابط:https://marsad.ecss.com.eg

4 البحيري، أحمد كامل (4يناير 2017)، مرجع سبق ذكره.

5 التقرير الإستراتيجي العربي (2016)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص545،

6 المتحدث العسكري المؤتمر المنعقد (بتاريخ 15 فبراير 2018)، العملية الشاملة سيناء 2018، تاريخ الدخول 2020/6/28، متاح على الرابط التالي:https://www.elwatannews.com/news/details/3070894

7 هيئة الاستعلامات العامة لجمهورية مصر العربية،2018

إرهابية فقط، فشل عدد منها في تحقيق أهدافه، بفضل العملية الشاملة التي تقودها القوات المسلحة المصرية ضد التنظيمات والجماعات الإرهابية[1].

وقد استمر معدل العمليات الارهابية في التراجع حتى وصل فى2019 الى عمليتين إرهابيتين وهما تفجير معهد الأورام الذي أدى لاستشهاد ١٩ شخصًا وإصابة ٣٠ آخرون، والتفجير الانتحاري الذي وقع بمنطقة الدرب الأحمر. وهو ما يشير اليه الجدول التالي:

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الهجمات الإرهابية	34	48	56	222	594	199	50	8	4	2

جدول من اعداد الباحث

يوضح أعداد العمليات الإرهابية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من (2011-2020)

المصدر: (المرصد المصري، 2020)، (هيئة الاستعلامات العامة لجمهورية مصر العربية،2018)

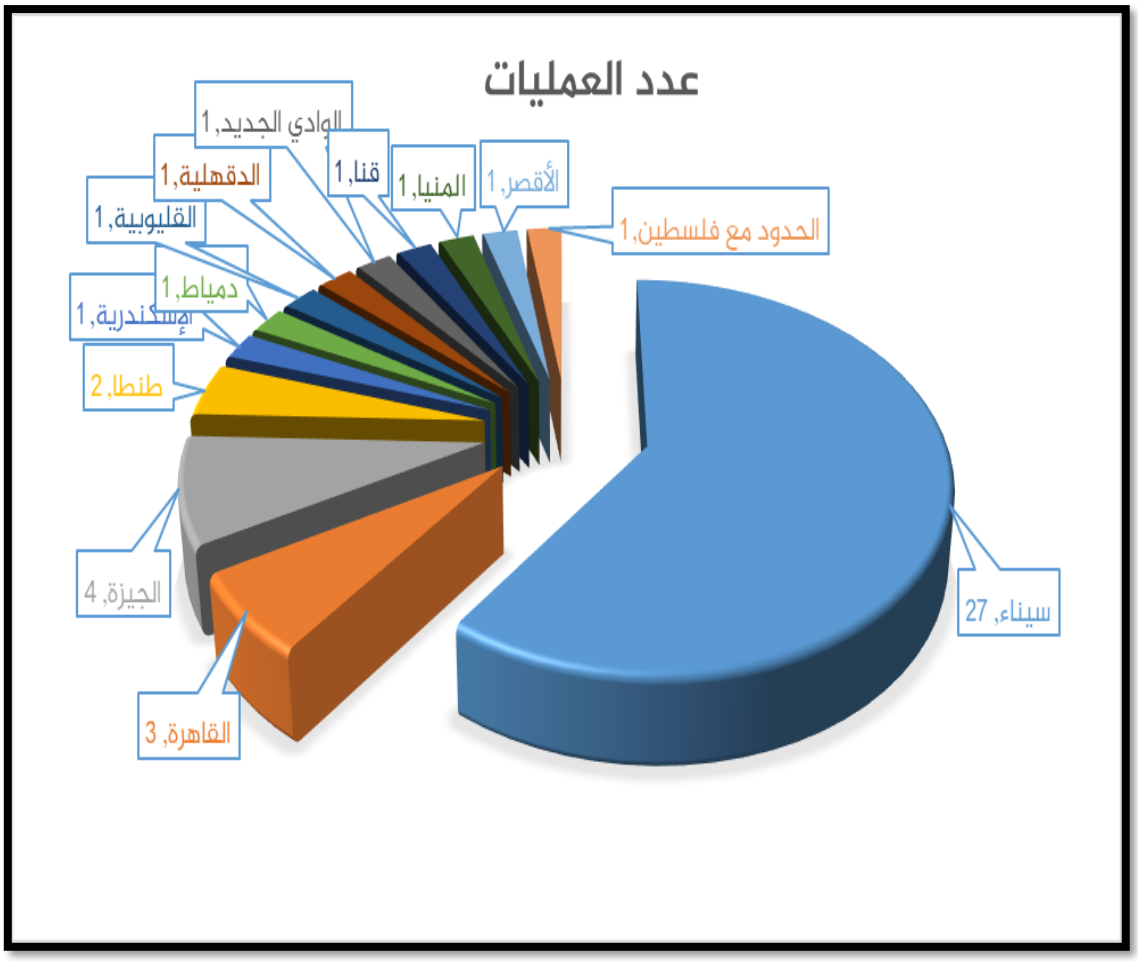

شكل (1) عدد العمليات الارهابية في مصر 2017

المصدر: https://www.ida2at.com/terrorism-egypt-2017

1 بسيوني، محمد (2019)، حصاد الإرهاب في مصر خلال ثماني سنوات من الوادي والدلتا رجوعا إلى جبهة سينا، مرجع سبق ذكره.

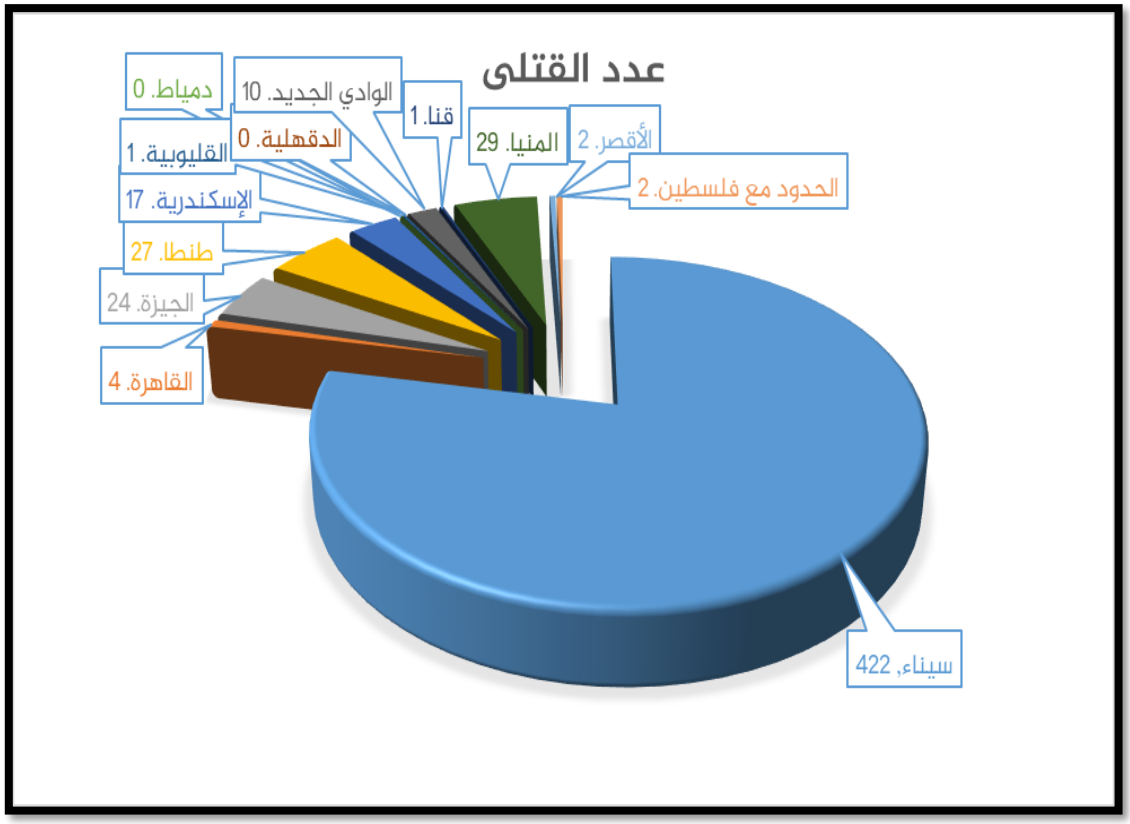

شكل (2) عدد ضحايا العمليات الارهابية في مصر 2017

المصدر: https://www.ida2at.com/terrorism-egypt-2017

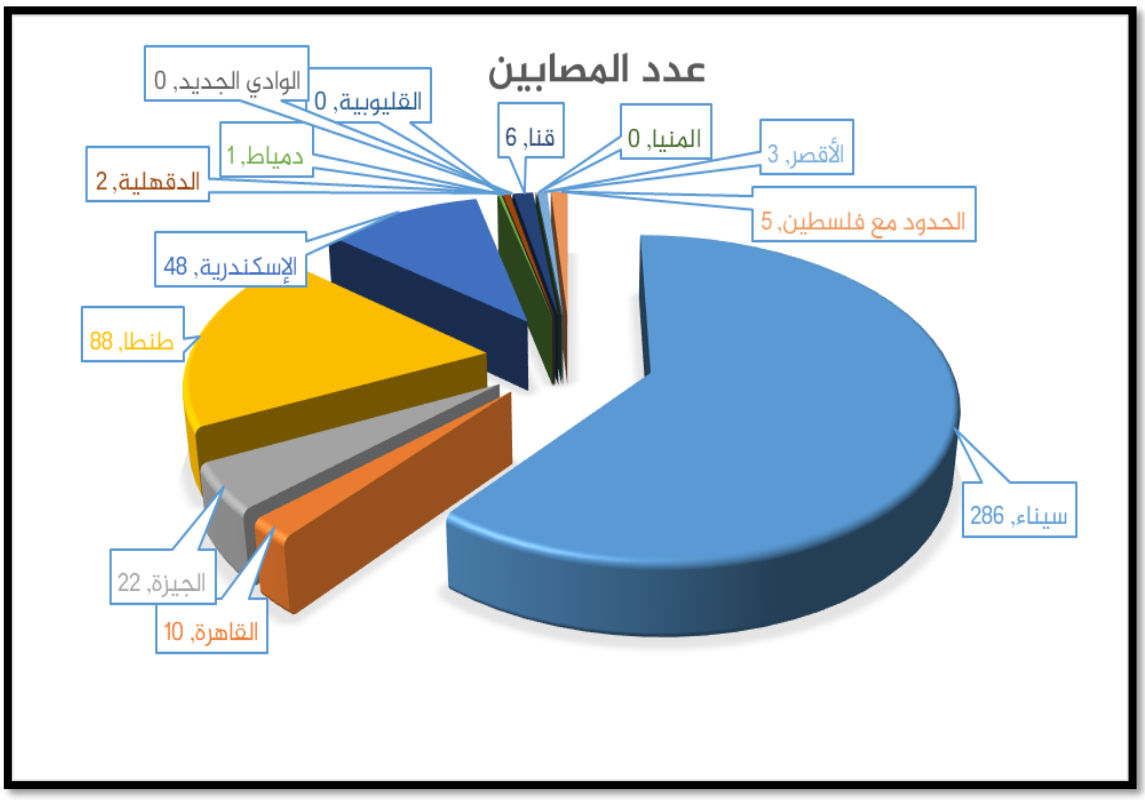

شكل (3) عدد مصابي العمليات الارهابية في مصر 2017

المصدر: https://www.ida2at.com/terrorism-egypt-2017

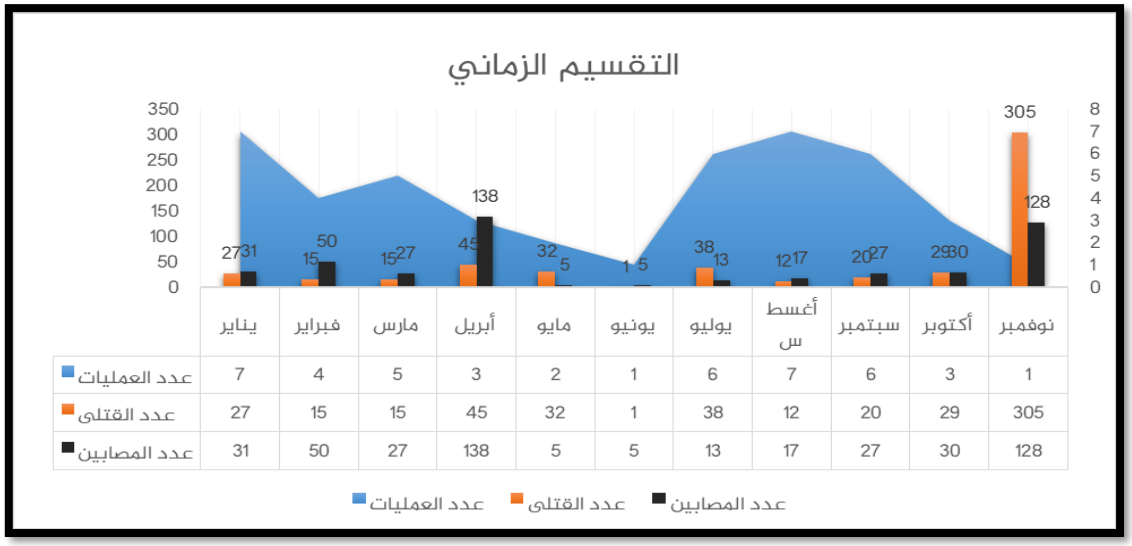

شكل (4) التقسيم الزماني للعمليات الارهابية في مصر 2017

المصدر: https://www.ida2at.com/terrorism-egypt-2017

وقد احتلت مصر المرتبة السادسة عربيا والحادية عشرة عالميا وفقا لمؤشر الارهاب العالمي للعام 2020. بفضل مجهودات القوات المسلحة والشرطة المدنية في القضاء على الإرهاب حيث كانت من العشر الأوائل منذ 2011[1]. وهو ما يظهر في الجدول التالي:

RANK	COUNTRY	SCORE	RANK CHANGE
1	Afghanistan	9.603	↑1
2	Iraq	9.241	↓1
3	Nigeria	8.597	↔
4	Syria	8.006	↔
5	Pakistan	7.889	↔
6	Somalia	7.8	↑1
7	India	7.518	↑1
8	Yemen	7.259	↔
9	Philippines	7.137	↑1
10	Democratic Republic of the Congo	7.039	↑1
11	Egypt	6.794	↓2
12	Libya	6.766	↑1
13	Mali	6.653	↑9
14	Central African Republic	6.622	↑1
15	Cameroon	6.62	↑1
16	Turkey	6.533	↓4
17	South Sudan	6.316	↓3
18	Thailand	6.029	↓1
19	Colombia	5.912	↑8
20	Sudan	5.807	↓2
21	Kenya	5.756	↓2
22	United States of America	5.691	↓2
23	Niger	5.596	↔
24	Ukraine	5.547	↓3
25	Mozambique	5.542	↑15
26	Myanmar	5.512	↓2
27	Burkina Faso	5.418	↑10
28	United Kingdom	5.405	↔
29	Ethiopia	5.345	↓3
30	Saudi Arabia	5.238	↓1
31	Bangladesh	5.208	↓6
32	Palestine	5.177	↓1
33	Burundi	5.102	↓1
34	Nepal	5.093	↓1
35	Indonesia	5.07	↑7
36	France	5.008	↓6
37	Russia	4.9	↓3
38	Chad	4.762	↔
39	Iran	4.717	↑5
40	Israel	4.525	↑1
41	South Africa	4.511	↑5
42	China	4.465	↓6
43	Lebanon	4.395	↓8
44	Germany	4.254	↓5
45	Greece	4.167	↔
46	Chile	4.123	↑12
47	Venezuela	4.101	↑8
48	Mexico	4.08	↑8
49	Uganda	3.957	↑3
50	Tajikistan	3.947	↑24
51	Tunisia	3.938	↓4
52	Angola	3.784	↓9
53	Belgium	3.636	↓5
54	Canada	3.591	↑3
55	Sri Lanka	3.569	↓6
56	Sweden	3.45	↓5
57	Algeria	3.409	↓3
58	Bolivia	3.387	↑80
59	Spain	3.354	↓9
60	Tanzania	3.272	↑1
61	Bahrain	3.201	↓8
62	Paraguay	3.119	↓3
63	Italy	3.109	↑6
64	Jordan	3.091	↓4
65	Nicaragua	2.952	↑36
66	Rwanda	2.948	↑10
67	Peru	2.84	↓1
68	Zimbabwe	2.834	↑18
69	Ireland	2.692	↓4
70	Republic of the Congo	2.687	↓9
71	Australia	2.645	↓3
72	Cote d' Ivoire	2.598	↓9
73	Brazil	2.53	↑17
74	Malaysia	2.495	↓4
75	Kuwait	2.487	↓11
76	Ecuador	2.455	↑12
77	Netherlands	2.347	↑1
78	Japan	2.291	↓11
79	Kosovo	2.255	↓8
80	Haiti	2.18	↑1
81	Finland	2.026	↓8
82	Madagascar	1.957	↓10

شكل (5) ترتيب مصر في مؤشر الارهاب العالمي 2020

المصدر: تقرير مؤشر الارهاب العالمي 2020

[1] بسيوني، محمد (2019)، المرجع السابق

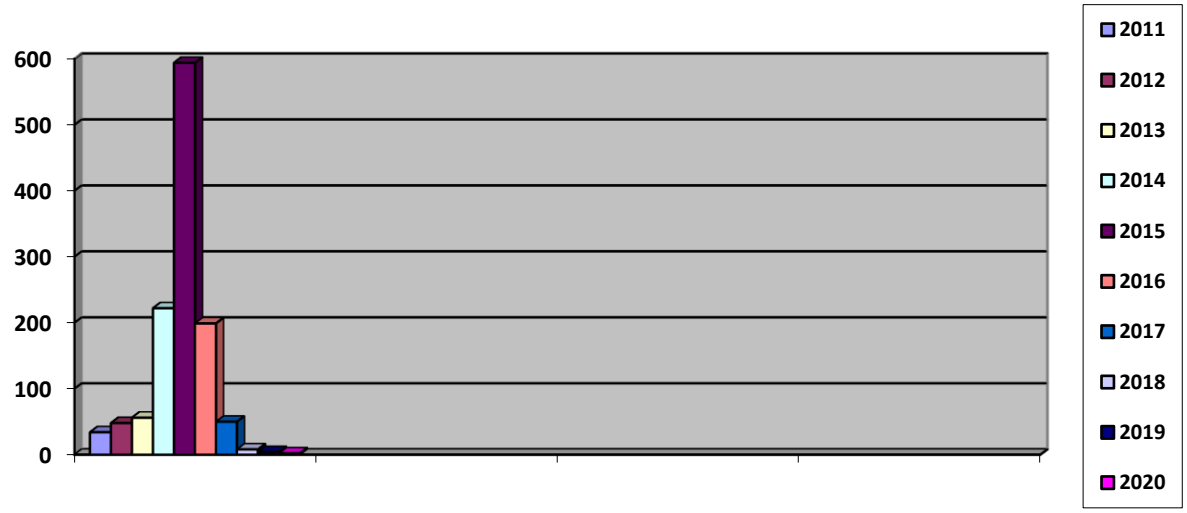

رسم بيانى من اعداد الباحث

يوضح أعداد العمليات الإرهابية بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة من (2011-2020)

ومما سبق نستخلص أن سقف أهداف الجماعات الإرهابية بدأ في التراجع مع مطلع 2017، ونجحت الدولة المصرية في التصدي للتنظيمات الارهابية وعلى رأسها (جماعة الإخوان المسلمين)، التي تولت الحكم في مصر لمدة عام كامل تمكنت خلاله من اختراق العديد من مؤسسات الدولة والاطلاع على الوثائق والمعلومات والتي تؤثر على الأمن القومي. ونخلص من ذلك ان انحصار العمليات الإرهابية في منطقة شمال سيناء يعد نجاحاً للأجهزة الأمنية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لا يقلل من تأثير ذلك على الاستقرار السياسي في مصر والذي يعد طبقاً لذلك المؤشر كبير ومؤثر ويهيئ مناخ طارد للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

سادساً: جهود الدولة المصرية في مكافحة الارهاب على الصعيد الوطني.

تنطلق الرؤية المصرية لمكافحة الإرهاب من موقف ثابت تتبناه الدولة المصرية بأن التنظيمات الإرهابية على اختلافها- تمثل تهديداً متساوياً، لما تشكله أفكارهم التي تحض على العنف، والقتل، وترويع الآمنين. وفى هذا الإطار، ترى مصر أن التطرف بشتى أشكاله وصوره هو بمثابة المظلة الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في نشر رسائلها الهدامة، واستقطاب المؤيدين عبر تزييف المفاهيم الدينية، لذا تسعى مصر جاهدة برؤية واضحة وسياسات فعالة لمحاصرة هذه الظاهرة، ليس فقط من الناحية العسكرية، ولكن من مختلف النواحي الفكرية، والتنظيمية، والمالية، لما للإرهاب من تهديد وخطر جسيم على أول حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. وتؤكد الدولة المصرية على أهمية التكاتف الدولي لمواجهة الإرهاب لطبيعتها العابرة للحدود ليس فقط من الناحية العسكرية، ولكن فكريا وتنظيميا وماليا، والعمل على تجفيف منابع تمويل الإرهاب من خلال المؤسسات الدينية التي تتصدي للفكر المتطرف عبر مبادرات تهدف إلى تعميم ونشر الرسائل الدينية السمحة المعتدلة وتفكيك البنية الفكرية التي تقوم عليها التنظيمات الإرهابية ودحض المحتوى المتطرف[1].

[1] السعدى، رنا على (2019)، حميد الارهاب الدولي والسلطة الادارة في مكافحة الإرهاب، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، ص65.

الاستراتيجية المصرية الشاملة لمكافحة الارهاب

تعد الإستراتيجية المصرية في مكافحة التنظيمات الإرهابية نموذجاً ناجحا مقارنة بدول الربيع العربي حيث عملت تلك الإستراتيجية على مكافحة الارهاب وحققت أمن واستقرار الدولة، وسوف نستعرض جهود الدولة على المستوى الإقليمي والمحلى للتصدي للتنظيمات الإرهابية. فقد واجهت مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013حملة انتقامية مكثفة من قبل إرهابيين ومتطرفين ينتمون لجماعة الإخوان وجماعات إرهابية أخري، مما أدى إلى وضع مكافحة الإرهاب على رأس قائمة أولويات الأمن القومي المصري. وقامت مصر بتكثيف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، التي تتصاعد على مستوى العالم.

وضعت مصر استراتيجية لمكافحة الارهاب، وهذه الاستراتيجية اتسمت بالمرحلة والشمولية وهو ما جعل مصر من أقل الدول عالمياً تعرضا للعمليات الإرهابية في الوقت الحالي. وتستند الاستراتيجية الوطنية إلى عدد من المبادئ المتشابكة، تتمثل في مكافحة الإرهاب ومعالجة العوامل التي تقود إليه. وتنفيذ الإجراءات الشاملة لمكافحة الإرهاب والتي تتضمن إجراءات امنية وقانونية وسياسات اقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية وتنموية لمعالجة كافة العوامل ذات الصلة بوجود بيئة حاضنة للإرهاب. وكذلك توظيف التكنولوجيا الحديثة بأنواعها المختلفة في مكافحة الإرهاب وتمويله. إضافة الي أهمية استكمال المجهودات الوطنية لتعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب[1]. وفي ضوء ذلك تألفت الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب من عدة محاور لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، وشهدت السنوات الماضية تنفيذ عديد من السياسات في كل من هذه المحاور داخل الدولة المصرية، وذلك على النحو التالي:

1- إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي القرار رقم 25 لسنة 2018 بإنشاء "المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب والتطرف"، ويرأسه رئيس الجمهورية، وتتشكل عضويته من كل من رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، وشيخ الأزهر، وبابا الإسكندرية، ووزير الدفاع، ووزير الأوقاف، ووزير الشباب والرياضة، ووزير التضامن الاجتماعي، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير العدل، ووزير الثقافة، ووزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالي، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية[2]. والذى يختص بإقرار إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف من كافة الجوانب، ومن اختصاصات المجلس ايضاً إصدار القرارات والإجراءات الملزمة لتنفيذها، وكذا تطوير الخطط الأمنية لمواجهة الخطر الناجم عن (ظاهرة الإرهاب) وزيادة الوعى المجتمعي بسبل التعامل مع تلك الظاهرة وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تستغلها التنظيمات الإرهابية في جذب عناصر جديدة، ويعمل أيضا على تطوير الخطاب الديني والمناهج التعليمية، ويضم المجلس عدة وزراء وهيئات ومؤسسات معنية بمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى شخصيات عامة وخبراء في عدة مجالات والتنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية مع المجتمع الدولي، خاصة دول الجوار والسعي لإنشاء كيان إقليمي خاص بين مصر والدول العربية يتولى التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[3].

---

[1] وحدة مكافحة الإرهاب، جهود الدولة المصرية ومقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2021، وزارة الخارجية المصرية، متاح على: https://shorturl.at/wPR13

[2] لمزيد من التفصيل انظر: التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2020، (19يوليو 2020)، مدونة الخارجية المصرية، تاريخ الدخول 2021/9/18، متاح على الرابط التالي:
https://mfaegypt.org/2020/07/19/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD/

[3] الموقع الإلكتروني لوكالة رويتير،2017

2- المنظومة التشريعية:

تُعتبر مُكافحة الإرهاب التزاماً دستورياً، حيث نصت المادة 237 من الدستور المصري على: "تلتزم الدولة بمُواجهة الإرهاب بكافة صورة وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله. انطلاقا من الالتزام الدستوري بمُكافحة الإرهاب، فقد وضع المُشَرّع حزمة مُتكاملة من التشريعات الوطنية التي تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية ذات الصلة بمُكافحة الإرهاب.

صدر القانون رقم 94 لسنة 2015 لمُكافحة الإرهاب، وهو قانون شامل للتصدي لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإجرائية. وأتى بتعريفات جامعة للجماعة الإرهابية والإرهابي، والجريمة الإرهابية، كما تصدى ذلك القانون لظاهرة الإرهابيين الذين يغادرون أوطانهم للقتال بجوار جماعات الإرهاب، ومَدَّ نطاق التجريم لتسهيل التحاق الغير أو تعاونه أو عبوره خارج البلاد بغرض الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 2178 لسنة 2014. وتصدى المُشَرّع فيه كذلك للترويج لارتكاب الجريمة الإرهابية وللأفكار والمُعتقدات الداعية لاستخدام العُنف بالتجريم، فضلاً عن التصدي صراحةً لمشكلة الإرهاب الإلكتروني تواكباً مع التطورات الحديثة. وفي سبيل تحقيق ذلك تبنت الحكومة إطار قانوني ومؤسسي لمجابهة الإرهاب جاء القانون رقم 94 لسنة 2015 لمُكافحة الإرهاب، مُكملاً لقانون آخر وهو القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين بهدف حصار الإرهاب وتجفيف منابعه من خلال إعداد قائمة بأسماء العناصر والكيانات والجماعات التي تتورط في القيام أو التحريض على أعمال عنف أو الإخلال بالنظام العام من أجل تعقُّبهم وحظر أنشطتهم. حيث قدما القانون تعريفاً للكيان الإرهابي والشخص الإرهابي وما يقع ضمن الأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب والأموال وتجميد الأموال والمحكمة المختصة.

كما صدر القانون رقم 14 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015، وانطلاقا من رغبة الدولة في مُراعاة الاعتبارات العملية التي كشف عنها تطبيق أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، فقد صدر القانون رقم 15 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون مكافحة الإرهاب. وفي إطار المراجعة الدورية للتشريعات الخاصة بمنظومة مكافحة الإرهاب لتطويرها وتحديثها بما يواكب المستجدات، شهد عام 2020 تعديل بعض أحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، وذلك بموجب القانون رقم 17 لسنة 2020، واضافة الي ذلك، صدر عدد من القرارات التي تعضد من المنظومة المصرية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، من بينها قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 23 لسنة 2020، وقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2 لسنة 2021 وكذلك قرار وزير التجارة والصناعة رقم 38 لسنة 2020، وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، وقانون التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء رقم 95 لسنة 2015.

3- المواجهة الأمنية:

فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب، يتم اتخاذ العديد من الإجراءات لملاحقة تنظيم الإخوان الإرهابي والتنظيمات الإرهابية الأخرى بهدف تقويض قدرتها على ارتكاب العمليات الإجرامية من خلال كشف هياكل الجناح المسلح لتنظيم الإخوان الإرهابي والوقوف على مخططاته وتوجيه الضربات الاستباقية لتقويض حركة عناصره وقطع الدعم اللوجيستي عنها وملاحقة عناصره الهاربة، رصد التنظيمات المتطرفة والإرهابية وكشف هياكلها التنظيمية، وتحديد عناصرها وقيادتها ومخططاتها، تقويض قدرات التنظيمات الإرهابية من خلال استهدافها أمنياً وقانونياً والتأثير على مخططاتها العدائية، تحديد العناصر الإجرامية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية في تنفيذ أعمال عنف بمقابل مادي دون الانتماء لها بهدف التربح فقط.

ففي 21 سبتمبر 2015 أعلنت الحكومة في بيان مجلس الوزراء عن عدد من التوجهات العامة الخاصة بالمواجهات الأمنية مع الإرهابيين والذي تضمن أربعة مبادئ حاكمة لمكافحة الإرهاب في شمال سيناء، تتمثل في التزام الدولة بتقديم تعويضات للمتضررين من سكان شمال سيناء، وتوفير الحماية الكاملة

للمواطنين، ومراعاة مبدأي الضرورة والتناسب[1]. وشنت الدولة المصرية، عمليات أمنية في سيناء والوادي والدلتا لدحر الجماعات الإرهابية، ونجحت جهود قوات إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب بسيناء في إحكام السيطرة الأمنية بها، مما أدى إلى محدودية تنفيذ عمليات إرهابية خلال الفترة الأخيرة مُقارنةً بالسنوات السابقة، مع استقرار الأوضاع المعيشية لأهالي شمال سيناء، حيث تمَكَّنت قوات إنفاذ القانون من القضاء على البنية التحتية لتنظيم "أنصار بيت المقدس" المتواجدة في منطقة محدودة للغاية في شمال سيناء، مع استمرارها في مُلاحقة العناصر الإرهابية المنتمية لها. أما فيما يتعلق بالشق التنموي، فبالتوازي مع الإجراءات الأمنية، تقوم قوات إنفاذ القانون بتأمين المُنشآت العامة والحيوية والأفراد وتوفير الدعم المالي والإعانات اللازمة لأهالي شمال سيناء، فضلا عن اضطلاع الدولة بتنفيذ المشروعات التنموية بمختلف المناطق في سيناء، للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية وتوفير فرص عمل لأهالي سيناء.

وتمثلت جهود القوات المسلحة المصرية في مكافحة الإرهاب منذ 2011 في رد فعل المؤسسة العسكرية في ثورتي 2011 و2013، متوافقا مع مبادئها الثابتة في الحفاظ على الهوية الوطنية للدولة والحفاظ عليها من التفكك وعدم الرضوخ لاي ضغوط داخلية او خارجية إبان حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى، وهو ما صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي عندما كان يشغل منصب وزيرا للدفاع أنه تعرض لتهديد واضح في اجتماع مغلق مع كبار قيادات الإخوان يوم 21 يونيو 2013 بواسطة الجماعات الإسلامية المسلحة التي ستتأتى عناصرها من كل ربوع الدنيا، وفقاً لتعبير القيادي الإخواني، لقتال الجيش المصري، وذلك إذا ما أقدم الجيش على دعم الحركة الشعبية والتي تطالب بإزاحة محمد مرسى عن الحكم أو حتى إقامة انتخابات رئاسية مبكرة[2]. وعقب ثورة 30يونيو 2013 وعزل الرئيس السابق الرئيس محمد مرسي أدرك الجيش خطورة الوضع والمعركة المنتظرة مع الإرهابيين لذا طالب وزير الدفاع المصري آن ذاك الفريق أول عبد الفتاح السيسي فى 24 يوليو 2013، الشعب المصري بالنزول الى الشوارع لمنح الجيش والشرطة تفويضاً شعبياً لمواجهة الإرهاب المحتمل، كما أكد في كلمته "أن هناك من يريد إما حكم البلاد أو تدميرها ودفعها إلى نفق خطير وأن الجيش لن ينتظر حدوث كارثة إشارة منة إلى احتمال وقوع حرب أهلية[3].

في الوقت الذي تعد فيه مهمة مكافحة التنظيمات الإرهابية من المهام الرئيسة لجهاز الشرطة ليس فى مصر وحدها، بل في معظم دول العالم، فقد جرى اضطلاع القوات المسلحة المصرية بهذه المهمة لأسباب أهمها، أن جهاز الشرطة كان في مرحلة استعادة أوضاعه بعد احداث 25يناير 2011 وبعد التخريب المتعمد من السلطة الحاكمة خلال عام من حكم جماعة الإخوان 2012-2013. وكذلك طبيعة العمليات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في مصر عامة وفى سيناء خاصة نظرا لاستخدامها المكثف للقوة المسلحة من جانب تلك الجماعات، في إطار من العنف المنظم، بهدف النيل من سيادة الدولة، وتتضح خطورة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية من خلال العدد الكبير للمهاجمين، ونوعية التسليح المستخدم، ومستوى التخطيط، وأساليب القتال التي يتم استخداماتها.

وعليه فقد تطلب مواجهة العناصر الإرهابية إجراء العديد من التعديلات والتغيرات حتى تستطيع القوات المسلحة مواجهة العناصر الإرهابية بكفاءة منها، إدخال بعض التعديلات على منظومة التسليح الموجودة بالفعل لدى القوات وإمداد القوات بمنظومات جديدة توفر إمكانات أكثر تطوراً وملائمة لمواجهة العناصر التكفيرية، إنشاء وحدات جديدة تم فيها دمج عناصر من الشرطة المدنية، واعدادها بأحدث نظم التسليح العالمية، منها (وحدات التدخل السريع)[4]. وهو ما دفع القوات المسلحة لإنشاء كيان جديد تحت مسمى (قيادة

---

[1] انظر نص البيان الكامل: "الحكومة تؤكد الاستمرار في مكافحة الإرهاب بسيناء مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان"، **جريدة المصري اليوم**، 21 سبتمبر 2015.

[2] عبد المنعم، عبد الفتاح (2 فبراير 2015)، رسائل السيسي لمواجهة تهديد الإرهابي خيرت الشاطر، تاريخ الدخول 2020/2/18، أنظر نص تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي على الرابط التالي:
https://www.google.com.eg/youm7.com/amp/2050691/2/2/2015

[3] الموقع الإلكتروني لقناة العربية الاخبارية (25 يوليو 2013)، السيسي يدعو الشعب للتظاهر وتفويض الجيش لمواجهة العنف، تاريخ الدخول 2020/2/22، أنظر نص تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي على الرابط التالي:
www.alarabia.net/ar/mob/arab-and-world/egypt/24/07/2013/html

[4] موقع المتحدث العسكري المصري، (15 فبراير 2018) مرجع سبق ذكره.

قوات شرق القناة لمكافحة الإرهاب) والتي تهدف الى تحقيق السيطرة على التنظيمات الارهابية من خلال تعاون مشترك بين أفرع القوات المسلحة جواً وبحراً وبراً تحت قيادة واحدة، كما تشترك هذه القيادة فى وضع خطط التنمية المستدامة في سيناء. إضافة الي تطوير نظم التسليح ورفع القدرة القتالية للقوات المسلحة وتنويع مصادر السلاح، بهدف دعم القدرات القتالية بتكنولوجيا عالية الكفاءة لتواكب التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية[1]. وقد أدى ذلك الى ارتفاع تصنيف الجيش المصري كأقوى الجيوش عربياً والعاشر عالمياً وذلك طبقاً لتصنيف موقع (جلوبال فاير بور- Global Fire power) والمعنى بالشئون العسكرية عن عام 2017، بينما تراجع الترتيب إلى المركز الثاني عشر عالمياً طبقاً لتصنيف نفس الموقع عن عام 2018 مع الحفاظ على الصدارة على المستوى العربي والإفريقي[2].

وقامت القوات المسلحة بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية المكبرة تحمل مسمي (العملية الشاملة) للقضاء على الإرهاب منها (سيناء، صيد الفئران، حق الشهيد1، حق الشهيد2، حق الشهيد4، سيناء 2018)، بالإضافة الى انشاء شبكة من المرتكزات الأمنية التي تهدف الى السيطرة على المحاور والطرق لمنع العناصر الإرهابية من إبداء أي شكل من مظاهر السيادة على الطرق واستغلال ذلك إعلاميا، ونفذت مداهمات يومية مستهدفة بؤر الإرهاب وتوجيه ضربات الاستباقية والوقائية ضد الجماعات الإرهابية. كما قامت أيضا بإقامة منطقة عازلة على الشريط الحدودي بامتداد 13,8 كم، وبعمق 5كم وذلك للتغلب على مشكاة الأنفاق التي تستخذها العناصر الإرهابية في تهريب الأسلحة والمتفجرات من قطاع غزة إلى سيناء والعكس، حيث تم اكتشاف3000 فتحة نفق على مسافة بعضها 2000 م، طبقاً لما صرح به المتحدث العسكري، حيث تم أنشاء مزارع سمكية على الشريط الحدودي يتم تغذيتها بمياه البحر المتوسط، وكذلك تم ازالة المنازل المتواجدة بالمنطقة العازلة بمدينة رفح، وتعويض الأهالي المضاربين من ذلك[3].

4- المواجهة الاقتصادية والاجتماعية:

انطلاقاً من المُقاربة المصرية الشاملة للتصدي للإرهاب ومُواجهة الفِكر المُتطرف، وإيماناً بأن التنمية المُستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي يُساهمان في خلق بيئة طاردة للإرهاب والتطرف واقتلاع الجذور الرئيسية لهما، فقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة للنهوض بالاقتصاد المصري ومُؤشراته وتطوير البنية التحتية ومشروعات التحول الرقمي، وذلك بالتزامن مع اعتماد مُبادرات لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين خاصة في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب، فضلاً عن الاهتمام بنشر الوعي والفكر الصحيح بقضايا التنمية والتصدي للشائعات التي تُروج لها الجماعات الإرهابية. أطلقت الدولة المصرية على مدار السنوات الماضية، عدد كبير من المشروعات التنموية والاقتصادية لتحسين معيشة المواطن المصري، كما استهدفت الدولة المناطق التي عانت من انتشار الإرهاب، وهو ما انعكس على نبذ مواطني تلك المناطق لتلك الجماعات، وقدموا مساعدتهم للقوات الأمنية في مواجهتها الأمنية للقضاء على تلك الجماعات المتطرفة[4]. كما عززت الدولة المصرية من الحماية الاجتماعية للمواطن المصري عبر إطلاق عدد كبير من برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة" لمد شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة والفئات الأولى بالرعاية لحمايتهم من كافة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بما يضمن تقليل الفجوات التنموية بين السكان على مستوى كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية[5].

---

[1] التقرير الإستراتيجي (2015)، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

[2] موقع جلوبال فاير بور (Global Fire power)، 2018

[3] لقاء تليفزيوني مع المتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية (25 أكتوبر،2018)، تاريخ الدخول 2020/3/22، متاح على الرابط التالي:https://m.youtube.com/watch?v=3%Fv3%_3Dd_1Dd1b2

[4] التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2020، (19يوليو 2020)، مرجع سبق ذكره.

[5] شعبان، كريم (2021)، منية وفكرية.. استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب، 2021/8/21، تاريخ الدخول 2021/9/28، متاح على الرابط التالي:
https://www.mobtada.com/cases/1078563/%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%88%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%89%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8

أما فيما يتعلق بالشق التنموي في سيناء، تقوم قوات إنفاذ القانون بتأمين المُنشآت العامة والحيوية والأفراد وتوفير الدعم المالي والإعانات اللازمة لأهالي شمال سيناء، فضلا عن قيام الدولة بتنفيذ المشروعات التنموية بمختلف المناطق في سيناء، للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية وتوفير فرص عمل لأهالي سيناء. حيث إنشاء تجمع حضاري متكامل بوسط سيناء بقرية (الجوفة النموذجية) وهى نواة لتجمع حضاري متكامل بوسط سيناء بالتعاون مع جهاز تنمية شمال سيناء، ويأتي ذلك ضمن إستراتيجية تهدف إلى التنمية الشاملة لسيناء والتي تتيح فرص للعمل للسكان المحليين، والحد من البطالة، ونشر الوعى بين أبناء القبائل ورفع مستوى المعيشة، وقد أثار ذلك قلق إسرائيل كشفت عنة صحفية (يديعوت أحرنوت)، والتي أوضحت عن أن التجمع الحضاري هو جزء من مخطط إستراتيجي تسعى إلية الحكومة المصرية سيكتمل تنفيذه بحلول عام 2027م، حيث يهدف لتوطين حوالى 3,5 مليون نسمة خلال الثماني أعوام القادمة[1].

5- حقوق ضحايا الإرهاب:

تم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1485 لسنة 2011 انطلاقا من التزام الدولة المصرية بضرورة حماية حقوق ضحايا الإرهاب في إطار المُقاربة الشاملة التي تنتهجها في مُكافحة ظاهرة الإرهاب والتداعيات المُترتبة عليها، ويتبع المجلس مجلس الوزراء، ويضطلع بدور مُهم في توفير المُساندة والرعاية لأسر الشهداء والمصابين.

6- تجفيف منابع الجماعات الإرهابية:

عملت الدولة المصرية على تجفيف منابع الإرهاب في الداخل والخارج، حيث قام الرئيس بزيارات خارجية لتعريف الدول الأوروبية والإقليمية الصديقة بضرورة التعاون من أجل هزيمة الإرهاب، ومحاسبة مموليه، نظرا لأن الإرهاب وباء عالمي لا يمكن لدولة أن تنجوا منها دون تعاون. ونجحت مصر في إقناع العالم برؤيتها بضرورة المواجهة الشاملة للظاهرة الإرهابية وعدم اقتصار هذه المواجهة على الجانب العسكري المباشر، حيث أصبح المجتمع الدولي الآن أكثر اقتناعاً بضرورة المواجهة الأيديولوجية للأفكار الإرهابية، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب وملاحقة داعميه ومموليه وكذلك الذين يوفرون لعناصره التمويل والدعم السياسي والأمني والمنابر الإعلامية التي يبررون من خلالها جرائمهم الإرهابية[2]. وعلى الصعيد الدولي أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 2016/6/21 خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 71 أن الإرهاب هو آفة هذا الزمان الذي تبثه دعاوى التطرف والعنف في عقول البشر، مشددًا: "علينا أن نغرس في هذه العقول قيم التعايش وقبول الآخر، ولما كانت الثقافة انعكاس لمنظومة القيم التي يحيا بها الإنسان فعلينا أن نسخر الثقافة والقدرات التكنولوجية لصالح التنمية وتحقيق السلام." وعلى الصعيد الإقليمي، شدد "السيسي" في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عُقدت بالرياض في 2017/5/21، على أن خطر الإرهاب "بات يمثل تهديدا جسيماً لشعوب العالم أجمع"، مشيرا إلى أن مواجهته واستئصاله من جذوره "تتطلب إلى جانب الإجراءات الأمنية والعسكرية مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والأيديولوجية والتنموية"[3].

كما وافق مجلس الأمن الدولي، على طلب بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك، بإصدار نص خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام القمة العربية للأمم المتحدة بالرياض كـ "وثيقة رسمية" من وثائق مجلس الأمن، ووافق رئيس مجلس الأمن على طلب مصر، وأقر خطاب الرئيس كوثيقة رسمية لمجلس الأمن

---

[1] موقعRT news Arabic، 2018

[2] التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2020، مرجع سبق ذكره.

[3] السيد، محمد (2017)، "العامة للاستعلامات": مكافحة الإرهاب أهم ملف خلال زيارة السيسي للأمم المتحدة، موقع اليوم السابع، الثلاثاء 19 سبتمبر 2017، تاريخ الدخول 2020/6/28، متاح على الرابط التالي:
https://www.youm7.com/story/2017/9/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%85%D9%84%D9%81%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85/3419677

الدولى تحت رمز."S/2017/450" ، كما عملت الخارجية المصرية على إبراز خطورة الإرهاب على جميع دول العالم، حيث شارك وزير الخارجية سامح شكري في 18 فبراير 2018 كمتحدث في جلسة مكافحة الإرهاب بمؤتمر ميونخ للأمن، واستعرض الجهود التي تخوضها مصر لمواجهة هذه الإرهاب.

7- التوعوية والمواجهة الفكرية:

وفي إطار مكافحة الفكر المتطرف، وتوفير الخطاب الديني السمح؛ أطلق السيد رئيس الجمهورية مُبادرة في عام 2014 لتصويب الخطاب الديني، انطلاقا من الاقتناع بضرورة الاهتمام بالمُواجهة الفِكرية اللازمة لتحصين المُجتمع، خاصة الشباب، من أخطار الاستقطاب الفِكري، في إطار المُقاربة الشاملة التي تنتهجها الدولة في تصديها للإرهاب. وتقوم المؤسسات الدينية المصرية، ممثلة في كل من الأزهر الشريف ودار الإفتاء؛ بدور رئيسي في التصدي للفكر المتطرف على المستوى القومي، والإقليمي، والدولي، وذلك عبر عدد من المبادرات التي تهدف إلى تعميم ونشر الرسائل الدينية السمحة المعتدلة، وتفكيك البنية الفكرية التي تقوم عليها التنظيمات الإرهابية، ودحض المحتوى المتطرف الذي تروج له هذه الجماعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص. فقد خطا الأزهر في سبيل تحقيق ذلك خطوات ملموسة من خلال إنشاء الهيئات العلمية المنوط بها إرشاد عموم المسلمين إلى صحيح الدين، وتصحيح الِفكر المنحرف، بالإضافة إلى العديد من المراكز البحثية والعلمية التي أُنشئت مؤخراً، ومنها مركز الأزهر للترجمة الذي يهتم بترجمة المؤلفات التي تعطي صورة صحيحة عن الإسلام، ومركز الأزهر للفتوى الإلكترونية، الذي يُعنى بتقديم الفتاوى الصحيحة وبيان زيف الفتاوى المتشددة.

حيث اتخذ الأزهر الشريف إجراءات شديدة الأهمية لمواجهة التطرف والإرهاب، إذ أطلقت مؤسسة الأزهر منصة إلكترونية تحت اسم مرصد الأزهر لمكافحة التطرف[1]. والذي يضطلع بدور مؤثر في رصد مظاهر التطرف وتحليلها والعمل على نشر صحيح الدين ومحاربة الفكر المتطرف، ويُعّتبر مرصد الأزهر إحدى المؤسسات التي استحدثها الأزهر الشريف لتجديد الخطاب الديني، وضع المرصد استراتيجية قائمة على عدد من الأسس من أهمها الوصول إلى الشباب، وتعريفهم برسالة الأزهر الوسطية، والترويج للقيم الدينية والأخلاقية التي تدعو إلى حب الأوطان وقبول الاختلاف وترسيخ قيم المواطنة، من ناحية أخرى، تقوم وزارة الأوقاف بجهود ملحوظة في مكافحة الفكر المتطرف والعمل على تصحيح الخطاب الديني، وذلك من خلال عدة إجراءات داخلياً وخارجياً. وأنشأ مركز الأزهر للفتوى الإلكترونية، من أجل دحض الرسائل التي تنشرها المنظمات الإرهابية عبر الإنترنت. ويعمل المرصد بثماني لغات بخلاف اللغة العربية، وهي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية، والسواحيلي، والفارسي، والصيني[2]. إضافة إلى العديد من المراكز التي تهتم بقضايا التراث وتجديد الخطاب الديني. كما تم إنشاء أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ وأمناء الفتوى، إضافة إلى العديد من المؤتمرات واللقاءات التي أشرف عليها فضيلة الإمام الأكبر، كان آخرها "مؤتمر الأزهر العالمي للتجديد في الفكر الإسلامي"، والذي تمَّ برعاية من رئيس الجمهورية[3]. وأنشأت دار الإفتاء في عام 2014 "مرصد فتاوى التكفير" بهدف تفنيد الفكر بالفكر

وختاما، يمكن القول إنه بصفة عامة، ساهمت هذه الاستراتيجية بشكل كبير في تطوير سياسات مكافحة الإرهاب التي نُفذت على المستوى الوطني بشكل ملموس طوال السنوات الماضية على نحو أدى لاحتواء الإرهاب وآثاره، خاصة فيما يتعلق بتعزيز هذه الاستراتيجية للشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع المواطن الفرد ليساهموا بشكل فعّال في جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني.

---

[1] حمدي، احمد (2017)، "مرصد الأزهر" مواجهة للتطرف، هل تنجح بدون التجديد الديني؟، دويتشه فيله،15 يناير 2017، تاريخ الدخول2020/6/15، متاح على الرابط التالي:https://rb.gy/t299x

[2] انظر: "مرصد الأزهر باللغات الأجنبية: أهم القضايا عالميا خلال ديسمبر 2015"، بوابة الأزهر الإليكترونية، 25يناير 2016، متاح على الرابط التالي:http://www.azhar.eg

[3] رجب، إيمان (2022)، الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/1/17، تاريخ الدخول، متاح على الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/17638.aspx#_ftn1

الخاتمة

يعد الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي، خطر يتنامى في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم اليوم، ورغم كل المساعي وجهود المجتمع الدولي لمكافحة الأعمال الإرهابية والحد من تناميها إلا أن اختلاف الرؤى والمصالح السياسية والاقتصادية للدول انعكس سلبا على فعالية مكافحة الظاهرة والحد من تنامي مخاطرها، ما يسمح بالقول إن غياب تعريف دقيق وموحد للإرهاب هو نتاج هذا الاختلاف الذي يعيشه المجتمع الدولي اليوم. فعدم التحديد الدقيق لمفهوم الإرهاب وضبط إطاره القانوني جعله يتقاطع مع مفاهيم أخرى قريبة منه شكليا، حيث يسعى كل اتجاه دولي إلى تطويع وتمييع المفاهيم بالشكل الذي يخدم مصالحه ويخدم أهدافه.

وفي ضوء ما تم استعراضه في هذه، الدراسة وتأسيسا عل ما تقدم فقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج نذكر منها:

- إن الغموض الذي يكتنف مفهوم الإرهاب وتباين المواقف الدولية حول تحديده بشكل دقيق كان له بالغ الأثر على عديد المستويات سيما فيما تعلق بانتهاك حقوق الإنسان والمساس بسيادة الدول، فالحرب على الإرهاب التي تشنها الدول الكبرى خدمة لمصالحها التوسعية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة من تعذيب واعتقال تحت غطاء مكافحة الإرهاب، هي نتيجة لعمومية مفهوم الإرهاب وعدم تحديد عناصر الجريمة الإرهابية وتميزها عما قد يتقارب معها من مفاهيم. وجود اختلاف حول تحديد مفهوم اتفاقي للإرهاب يعود في جزء منه إلى اختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لمفهوم الإرهاب والارهابين وأسباب تلك الظاهرة فقد عرف الإرهاب على أساس انه استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بوسائل غير اعتيادية أو انها استراتيجية عنف منظم لإعمال القتل أو التهديد بها لأجل تحقيق أهداف سياسية. كما تعد المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة أحد اسباب الاعمال الإرهابية، وسبب لاستغلال الشباب لتجنيدهم بالتنظيمات الإرهابية.

- كما تعد الأليات الدولية والإقليمية والوطنية غير قادرة فعلياً على الحد من ظاهرة الارهاب الدولي ومواجهة الاعمال الإرهابية الدولية التي اظهرت أبشع صور العنف والارهاب بتاريخ البشرية، بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات والهيئات والوكالات المتخصصة التي تنظم مهمة تعاون الدول في مواجه صور الإرهاب الدولي بصورة عامة أو لمواجهة صور مستحدثة من العمليات الإرهابية وفيها استعراض لعشرات القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بفروعها العاملة والمتخصصة وأكثر من 13 اتفاقية دولية لمعالجة الإرهاب وأسبابه ودوافعه. وكذلك جهود الدولة المصرية في تجنب خطر تجنيد الشباب بالفكر المتطرف، حيث تم وضع الشباب على رأس أولويات الدولة وفتح معهم أطر تواصل مباشرة ولقاءات دورية.

- يعتبر من أفضل أساليب مكافحة التنظيمات الإرهابية هو فور ظهورها وإعلانها عن نفسها، لأنها تكون في أضعف حالاتها، ولم توفر بعد ما يلزمها من شبكات للتمويل والتجنيد.

- وفقا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي احتلت مصر في العام 2012 المرتبة 27، ثم احلت في العامين 2014 و2015 المركز 13 بسبب الهجمات الإرهابية المتعددة في مختلف أنحاء البلاد لمدة عامين متتاليين، ثم بسبب حادثة الطائرة الروسية عام 2015 الذي تسبب في مقتل حوالي 224 ضحية أصبحت مصر في المركز التاسع ضمن الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم. وترتب على ذلك تعرض مصر لخسائر كبيرة واضطراب في حركة الطيران والسياحة القادمة إلى مصر.

قائمة المراجع

1) إبراهيم، ماجد موريس (2005)، الإرهاب: الظاهرة: الظاهرة وأبعادها النفسية، ط1، دار الفارابي، بيروت.
2) ابراهيم، ناجح (2017)، تقرير داعش سيناء العداء والحرب للجميع.
3) الكيالي، عبد الوهاب (1985)، موسوعة السياسة، ج ١، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
4) العدينات، سلطان عنان إبراهيم (2018)، الألية الدولية لمكافحة الإرهابية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.

5) البشري، طارق (مايو1999)، "الوضع الديني في مصر بين المنطوق به والمسكوت عنه"، مجلة وجهات نظر، العدد الرابع.
6) الاغا، اسماعيل وصفى (2004)"، معالجة الصحف العربية لظاهرة الارهاب ... دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية لعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.
7) الترابي، عمر البشير (مارس 2015)، متي تنتهي الجماعات الارهابية؟"، اتجاهات الأحداث، العدد 8.
8) الشيخ، نورهان (يونيو 2014)، تحديات الأمن القومي أمام الرئيس، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة..
9) السعدى، رنا على (2019)، حميد الارهاب الدولي والسلطة الادارة في مكافحة الإرهاب، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة.
10) المحروقي، ميادة مصطفى محمد (2015)، المواجهة الجنائية الموضوعية للتنظيمات الإرهابية، بدون دار نشر، الرياض.
11) الزدجالي، محمد بن براهيم عيسى (2010)، المسؤولية الجنائية عن الإرهاب، دراسة مقارنة مع تطبيق خاص على القانون العماني، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة.
12) الزبيدي، محمد عوض (2012)، الإرهاب الدولي والمقاومة بالإشارة إلى بطلان أساس قتام الكبان الصهيوني في فلسطين من وجهة القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
13) العنزي، ايناس عبد السادة (2006)، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة: دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
14) اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز (2006)، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، مركز الدراسة والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط ١، الرياض، المملكة العربية السعودية.
15) العيساوي، علي حسين (2010)، نحو استراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب كفاعل عابر للحدود القومية، مجلة قضايا سياسية، مجلد4، عددان19-20، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
16) العشماوي، عبد العزيز (2010)، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومه، الجزائر.
17) الشمري، عبد الصمد سعدون (2006)، الإرهاب الدولي: المعني والمضمون في الاستراتيجية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، مجلد 23، العدد11، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
18) العكرة، أدونيس (1983)، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها النفسية، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت.
19) التونجي، محمد (1969)، المعجم الذهبي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.
20) الغزال، إسماعيل (1990)، الإرهاب والقانون الدولي، ط1، الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
21) العمر، معن خليل (2013)، الجريمة المنظمة والإرهاب، ط الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22) العياشي، وقاف (2006)، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، د. ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
23) الشكري، على يوسف (2004)، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دار إتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
24) الجاني، معين عباس (2022)، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية، منشورات زين الحقوقية، بيروت.
25) الحريري، إبراهيم (2020)، أسرار نهضة الأمم، مجموعة الثمانية، مجموعة العشرين، دار النهضة، القاهرة.
26) الحارثي، سلطان منير (2016)، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان.
27) الهواري، عبد الرحمان رشدي (2002)، التعريف بالإرهاب وأشكاله، أعمال الندوة: الإرهاب والعولمة، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
28) الشهري، فايز بن عبد الله (2012)، "ثقافة التطرف والعنف على شبكة الإنترنت: الملامح والاتجاهات"، في: استعمال الأنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
29) الهزايمة، محمد عوض (2005)، قضايا دولية، الطبعة الأولى، عمان: جامعة العلوم التطبيقية
30) الإسناوي، أبو الفضل (أكتوبر 2014)، "شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي"، السياسة الدولية، (العدد198).
31) ابو جودة، إلياس (ديسمبر2015)، الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته (مجلة الدفاع الوطني اللبناني) العدد 91.
32) ابو سيف، عاطف (2016)، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة.
33) أبو غزاله، حسن (2000)، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (إشكالية العلاقة)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن.
34) التقرير الإستراتيجي العربي (2016)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
35) بسيوني، هبه الله (2011)، الارهاب الدولي: تعريفه-نشأته-أسبابه-أنواعه-أهدافه-علاجه، الإسكندرية، منشأة المعارف.
36) بن منظور، أبو الفضل محمد (2000)، معجم لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار صادر، بيروت.

37) بوادي، حسنين محمد (2004)، الإرهاب الدولي بين الجرائم والمكافحة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004
38) حلمي، نبيل (1988)، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
39) حرب، طارق (مارس 2006)، جريمة الإرهاب قانونا وفقهيا، دراسة منشورة في ملحق الصباح (افاق استراتيجية الأسبوعي)، العدد 784.
40) حمودة، منتصر سعيد (2008) الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية – وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
41) خلف، نديم عيسى (2002)، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية، مجلة العلوم السياسية، العدد26، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
42) دبارة، مصطفى مصباح (2015)، الإرهاب مفهومة وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ط1، منشورات جامعة قاريونس.
43) م هانيماكى، يوسى (2008)، الأمم المتحدة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي يى أي سي، المملكة المتحدة.
44) ماريه، جون لوك (2004)، تقنيات الإرهاب: وسائل الإرهاب وممارسته، ط1، تعريب: يوسف ضومط، المكتبة الثقافية، بيروت.
45) مقلد، إسماعيل صبري (1985)، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الإنسانية، ط2، مؤسسة الاتجاهات العربية، بيروت.
46) معتز محي عبد الحميد (2014)، الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
47) محمود، محمد عبد الواحد (سبتمبر 2002)، في التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب، مجلة الحكمة، العدد29، بيت الحكمة، بغداد.
48) محمود، احمد إبراهيم (يناير 2002)، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد147، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة.
49) شعيب، مختار (2004)، الإرهاب صناعة عالمية عصر الفوضى الجديدة، نهضة مصر للنشر، القاهرة.
50) محى الدين، جمال على (2013)، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
51) عثمان، محمد موسى (1996)، الإرهاب أبعاده وعلاجه، ط1، مكتبة مدبولي للطبع والنشر، القاهرة.
52) يحيي، مهي (2014/11/17)، "الجاذبية القاتلة: خمسة اسباب لانضمام الشباب الى داعش"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2014/11/07/
53) تقرير موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: Welcome to the United Nations
54) سعيد، محمد قدري (2005)، إرهاب بدون قيادة: العالم والإرهاب الجديد، في التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
55) تشومسكي، نعوم والأشقر، جلير (2007)، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط، ط1، دار الساقي.
56) شبلي، سعد شاكر (2016)، سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان.
57) شعيب، طالب (نوفمبر 1986) حلف شمال الأطلنطي ومسألة الإرهاب "، تقرير اللجنة السياسية للحلف.
58) عبد المطلب، محمد (٢٠٠٧)، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
59) عبد المجيد، محمد سيف الدين (ديسمبر 2018)، استراتيجيات التنظيمات الارهابية في التجنيد عبر الانترنت: داعش أنموذجا، مجلة البحوث الأمنية، (28)، (72).
60) عبد المولى، هايل (2008)، الإرهاب حقيقته ـ معناه، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ص ٢٠
61) عبد الكريم، عماد عمر محمد (2018)، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، جامعة الشرق الأوسط،2018.
62) عيسى، حسن عبيد (صيف 2006)، إشكالية تعريف الإرهاب، مجلة المستقبل السياسية، العدد3.
63) عطوان، خضر عباس (أكتوبر 2007)، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية فى الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد16، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان.
64) عبد الله، احسان عدنان (مارس 2008)، الإرهاب واحداث 11سبتمبر2001، سلسلة بحوث استراتيجية، العدد1، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد.
65) عطية الله، احمد (١٩٦٨)، القاموس السياسي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة.
66) عبد الوهاب، شادي (أبريل 2016)، مؤشر الإرهاب العالمي، اختزال تفسيري وربط تكسفي، (مجلة السياسة الدولية العدد 204.
67) عبد الوهاب، شادي (أبريل 2016)، مؤشر الإرهاب العالمي، اختزال تفسيري وربط تكسفي.
68) عيد، محمد فتحي (2001)، الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، جامعة نايف العربية: الرياض.

69) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، جميع حقوق النشر والتوزيع الالكتروني.
70) غيث، محمد عاطف (١٩٨٩)، قاموس العلوم الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر.
71) فتحي، دعاء (2016)، إدراك الشباب الجامعي لظاهرة الارهاب والتطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، المؤتمر الثاني: الاعلام والارهاب، السعودية، جامعة الملك خالد، كلية العلوم الإنسانية.
72) راشد، علاء الدين (2006)، المشكلة في تعريف الإرهاب، القاهرة: دار النهضة العربية.
73) رامي عطا صديق وآخرون (2016)، الإعلام ومواجهة الإرهاب دراسة حالة استراتيجية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، مصر.
[74] ربيع محمد محمود ومقلد، اسماعيل صبري" (1994)، موسوعة العلوم السياسية"، جامعة الكويت.
75) روا، أوليفييه (2021)، "الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة"، صالح الأشمر (مترجم)، (بيروت: دار الساقي).
76) رويتر، الموقع الإلكتروني، 2017.
77) نافعة، حسن (1995)، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
78) مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة (2015)، التقرير الإستراتيجي
79) مركز فيريل للدراسات – برلين – طرق مكافحة الإرهاب في دول الناتو
80) جمهورية مصر العربية، القانون رقم 94 لسنة 2015 لـمكافحة الإرهاب
81) هيئة الاستعلامات العامة لجمهورية مصر العربية، 2018.
82) بوحوش، هشام (يناير 2016)، دور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة المعيار للعلوم الإنسانية، المركز الجامعي، أحمد بن يحيى المونشريسي، الجزائر، العدد 13.
83) وهبان، احمد، (يناير 2015)، اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب: الأصول التاريخية والمفاهيمية، مجلة السياسة الدولية، العدد199، القاهرة.
84) المخلافي، عبدة جميل، (2019)، دويش فيلة، تقرير منشور على موقع الاتحاد الأوربي، متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar
85) موقع جلوبال فاير بور (Global Fire power)، 2018
86) موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2022)، مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، وحدة الدراسات والتقارير، تاريخ الدخول 2020/1/28، متاح على الرابط التالي:https://www.europarabct.com
87) الفريضى، نور الدين (2004)، الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، بروكسل، تاريخ الدخول 2020/2/8، متاح على الرابط التالي:www.swissinfo.ch/ara
88) بسيوني، محمد (2019)، حصاد الإرهاب فى مصر خلال ثماني سنوات من الوادي والدلتا رجوعا إلى جبهة سيناء، متاح على الرابط التالي:https://www.independentarabia.com/node/
89) عبد المنعم، عبد الفتاح (2فبراير2015)، رسائل السيسي لمواجهة تهديد الإرهابي خيرت الشاطر، أنظر نص تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، متاح على الرابط التالي:
https://www.google.com.eg/youm7.com/amp/2050691/2/2/2015
90) الموقع الإلكتروني لقناة العربية الاخبارية (25 يوليو 2013)، السيسي يدعو الشعب للتظاهر وتفويض الجيش لمواجهة العنف، تاريخ الدخول 2020/2/22، أنظر نص تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، متاح على الرابط التالي:
www.alarabia.net/ar/mob/arab-and-world/egypt/24/07/2013/html
91) موقع المتحدث العسكري المصري، (15 فبراير 2018) مؤتمر لعرض تفاصيل العملية الشاملة سيناء 2018، متاح على الرابط التالي:https://www.elwatannews.com/news/details/ 3070894
92) لقاء تليفزيوني مع المتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية (25 أكتوبر،2018)، متاح على الرابط التالي: https://m.youtube.com/watch1b2Dy1Dd_3%Fv3%
93) الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب المبرمة في 1978، أنظر نص الاتفاقية بالموقع التالي:
https://www.admin.ch/opc/fr/classified%20compilation/19770011/198308200000/0.353.3.pdf%0d9%5d
94) نص اتفاقية مجلس أوروبا حول مكافحة الإرهاب، متاح على الرابط التالي:
https://www.coe.int/fr/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/196
95) نص مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، متاح على الرابط التالي:
http://www.unodc.org/tldb/pdf/conv_oau_1999_fr.pdf
96) نص الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/tldb/pdf/conv_arab_terrorism.en.pdf
97) وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مكتب الجريمة والمخدرات المتضمنة دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، متاح على الرابط التالي:

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Study_CT_Legislation_Gulf_Yemen/Arabic.pdf
98) البحيري، أحمد كامل (4يناير 2017)، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام 2016، 4 يناير 2017، متاح على الرابط:https://acpss.ahram.org.eg/News/5619.aspx
99) المرصد المصري التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (15سبتمبر2020)، نشاط الإخوان بعد 30يونيو، متاح على الرابط:https://marsad.ecss.com.eg
100) الموقع الإلكتروني لقناة العربية الاخبارية (25 يوليو 2013)، السيسي يدعو الشعب للتظاهر وتفويض الجيش لمواجهة العنف، أنظر نص تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، متاح على الرابط التالي:
www.alarabia.net/ar/mob/arab-and-world/egypt/24/07/2013/html
101) كريم شعبان، منية وفكرية.. استراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب، 2021/8/21، متاح على الرابط التالي:
https://www.mobtada.com/cases/1078563/%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%88%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%89%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8
102) حمدي، احمد (2017)، "مرصد الأزهر" مواجهة للتطرف، هل تنجح بدون التجديد الديني؟، دويتشه فيله،15 يناير 2017، متاح على الرابط التالي:https://rb.gy/t299x
103) محمد السيد، "العامة للاستعلامات": مكافحة الإرهاب أهم ملف خلال زيارة السيسي للأمم المتحدة، موقع اليوم السابع، الثلاثاء 19 سبتمبر 2017، متاح على الرابط التالي:
https://www.youm7.com/story/2017/9/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%85%D9%84%D9%81%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85/3419677
104) قرارات مجلس الأمن، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، متاح على الرابط التالي:https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/security-council-resolutions
105) هنري يحلل سيكولوجية الإرهابيين وسبب انضمام الشباب إلى الجماعات الإرهابية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 10مايو 2015، متاح على الرابط التالي:https://www.aucegypt.edu/ar/node/2448
106) القرني، منصور بن سعيد (2020)، الشباب والتطرُّف - أسباب انضمام الشباب إلى جماعات التطرف العنيف في مناطق الصراع، 2020/3/19، متاح على الرابط التالي:
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles1932020.aspx
107) التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2020، (19يوليو 2020)، مدونة الخارجية المصرية، متاح على الرابط التالي:
https://mfaegypt.org/2020/07/19/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD/
108) "مرصد الأزهر باللغات الأجنبية: أهم القضايا عالميا خلال ديسمبر 2015"، بوابة الأزهر الإليكترونية، 25يناير 2016، متاح على الرابط التالي:http://www.azhar.eg
109) فايد، نورا بنداري عبد الحميد، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية: دراسة حالة داعش 2013-2016، نقلا عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ببرلين، ألمانيا، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34268(2017/05/15)
110)

المراجع الأجنبية

1) Cronin Audrey (2015). ISIS is not a Terrorist Group? Why counterterrorist won't stop the latest Jihadist threat? htts: //www.forignaffars .com/articles middle east.
2) Donald m. show, September 11,2002, The new face of war. Person Education, Inc, 2002.
3) "International terrorism: Definitions, causes, and responses ", united states institute of peace, Available at Link: http://www.usip.org/sites/default/files/terrorism.pdf.
4) Nelly Lahoud, (March 19, 2015), " The Province of Sinai: Why Bother with Palestine If You Can Be Part of the 'Islamic State'", Combating Terrorism Center, Available at:

https://www.ctc.usma.edu/posts/the-province-of-sinai-why-bother-with-palestine-if-you-can-be-part-of-the-islamic-state

5) Aaron Y. Zelin, (January 28, 2015), "the Islamic State's Model", Washington Post, Available at:
http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/28/01/2015/the-islamic-states-model/
6) Todd Sandler, "transnational Terrorism", Copenhagen Consensus Center, February 2008, http://create.usc.edu/research/.58253pdf
7) Enders, W., Sandler, T., and Gaibulloev, Kh., Domestic Versus Transnational Terrorism, Data Decomposition and Dynamics Journal of Peace Research, , SAGE Publications.
8) Shashi Shukla, (Jan March 2006), "emerging New Trends of Terrorism: Challenges Before the United Nations", The Indian Journal of Political Science, Vol67., No1.
9) x ford, Advanced learner's Dictionary of current English, 1976.
10) EU-UN Global Terrorism Threats Facility, Available at: https://bitly.ws/Vrtn
11) Huey, Laura, " This is Not Your Mother's Terrorism: social media Online Radicalization and the Practice of Political Jamming, Available at:
https://jtr.standrews. ac.uk/article/10.15664/jtr.1159/
12) Lorraine Bowman-Grieve, (23 March 2013) "A psychological perspective on virtual communities supporting terrorist & extremist ideologies as a tool for recruitment", Security Informatics, a Springer Open Journal, Available at:
https://security-informatics.springeropen.com/track/pdf/10.1186/2190-8532-2-9?site=security-informatics.springeropen.co